



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الاربعاء ٧ ذي القعدة ١٣٨٩ هـ . الموافق ١٤ كانون ثاني ١٩٧٠ م
(العدد ٥)

تقريرا

صفحة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (موافقة) ١١٦

٢ - تلاوة الاوراق الواردة : ١١٧

١ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٥٦) المؤرخ في ١٩٦٩/١/٢٢ بشأن القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

» احيلت الى اللجنة
القانونية »

هكذا منه لأصل

صفحة

اجل الى الاجلة القانونية

- ب - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢١٤) المؤرخ في ١٩٦٩/٣/١٦ بشأن القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون .
- ج - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢١٥) المؤرخ في ١٩٦٩/٣/١٦ بشأن مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ .
- د - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٢١٦) المؤرخ في ١٩٦٩/٣/١٦ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكروس لسنة ١٩٦٩ .
- ٣ - الامثلة والاجوبة
- أ - جواب دولة رئيس الوزراء على السؤال رقم (١) المقدم من النائب السيد وحيد العوران .
- ب - جواب معالي وزير المواصلات البريد على السؤال رقم (٢) المقدم من النائب السيد محمد المنور الحدييد .
- ٤ - الاقتراحات
- أ - اقتراح برغبة رقم (٢) مقدم من النائب السيد عبد الوهاب الطراونه يتضمن طلب فتح بعض الطرق .
- ب - اقتراح برغبة رقم (٣) مقدم من النائب السيد عبد الوهاب الطراونه يتضمن رفع مديرية ناحية المزار الى قائممقامية .
- ج - اقتراح برغبة رقم (٤) مقدم من النائب السيد عبد الوهاب الطراونه يتضمن طلب انشاء عيادات صحية في بعض قرى محافظة الكرك .
- د - اقتراح برغبة رقم (٥) مقدم من النائب السيد وحيد العوران يتضمن تعبيد الطريق البالغة طولها خمسة كيلو مترات والواقعة بين الكرك والطفيلة .

وتقرر احالتها الى الحكومة رأساً

صفحة

اجل الى الاجلة القانونية

- هـ - اقتراح برغبة رقم (٦) مقدم من النائب السيد عاطي ابو العز يتضمن طلب الغاء ضريبة مدينة الحسين الرياضية وفرضها من اجل الجامعة الاردنية .
- و - اقتراح برغبة رقم (٧) مقدم من النائب السيد عاطي ابو العز يتضمن طلب انشاء وحدات سكنية لموظفي ومستخدمي الشركات المساهمة والبنوك .
- ز - اقتراح برغبة رقم (٨) مقدم من النائب السيد جلال مرزوق القلاب يتضمن طلب تعبيد طرق وبناء مدارس وفتح عيادات صحية .
- ح - اقتراح برغبة رقم (٩) مقدم من النائب السيد عاطي ابو العز يتضمن طلب تشكيل مجلس اعلی لمؤسستي الاذاعة والتلفزيون .
- ط - اقتراح برغبة رقم (١٠) مقدم من النائب السيد محمد الحشمان حول انشاء ملاجيء في السلط .
- ي - اقتراح برغبة رقم (١١) مقدم من السادة نواب السلط حول انشاء ملاجيء في السلط .
- ٥ - قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٩/١٢/٢٣ بشأن القوانين التالية :
- أ - القانون المؤقت رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين .
- ب - القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ .
- ج - القانون المؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ .
- د - القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ .
- هـ - القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً .
- و - القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية .

(ووفق على هذه القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان الموقر)

هكذا من الأصل

العدد	الموضوع
١٤٥	٦ - مقررات اللجنة القانونية :
١٤٥	أ - استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/٦/٣ حول القانون المؤقت رقم (١٠١) قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .
١٤٦	ب - استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٦٨/٢/٧ بشأن القانون المؤقت المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٦ .
١٤٦	ج - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٩/١٢/٢٧ بشأن ما يلي :
١٤٧	١ - مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .
١٤٧	٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجمارك المكسوس .
١٤٩	٣ - قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
١٥٦	٤ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية .
١٥٦	٥ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون خلعمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
١٥٧	٦ - قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة .
١٥٨	٧ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .
١٥٩	٨ - قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة .
١٦٠	٩ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
١٦٢	١٠ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .
١٦٣	١١ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الأمن العام .

١٦٤	مواقفه	٧ - قرار اللجنة الإدارية رقم (١) المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٦٩ بشأن بعض العرائض والشكاوى .
١٦٧		٨ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) المؤرخ في ٢٠/١٢/١٩٦٩ بشأن ما يلي :
١٦٧	١ -	أ - مذكرة مجلس العموم البريطاني بشأن العبودية واضطهاد الشعوب .
١٦٧	٢ -	ب - بيان اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي بشأن الشرق الاوسط .
١٦٧	٣ -	ج - مذكرة دولة وزير الخارجية بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في نيودلهي .
١٦٧	٤ -	د - مذكرة سيادة رئيس مجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة بموضوع تدابير التمتع الجماعي التي تطبقها اسرائيل في المناطق المحتلة .
١٦٧	٥ -	هـ - بحث الوثيقة الجديدة المتعلقة بعلاقات اسرائيل مع المسيحيين الكاثوليك والتي تعترف باهمية اسرائيل للشعب اليهودي .
١٧٢		٩ ... احالة القوانين السوارده من الحكومة الى اللجان المختصة :
١٧٢	(احيل)	أ - الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة حول تسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين .
١٧٢	(احيل للجنة القانونية)	ب ... مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٩ .
١٧٢		١٠ ... تعيين موعداً وموضوع الجلسة القادمة (الجلسة القادمة سرية في ١٨/١/٧٠)

body is like

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الأربعاء الواقع في ١٤/١/١٩٧٠ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب باجازة السيد محمد سالم الذويب .

وتغيب ممثلو: السادة أمين مجيع، مصباح الكاظمي، ادوارد خميس، موسى عابده، محمد عثمان صبحه، رمضان حجة، حافظ عبد النبي، عبدالرؤوف الفارس، عبد القادر الصالح، صالح الضامن، حفطي ملحيس، محمد سعيد اليونس، عبد الله القياض، شريف التيج، وعيسى عقل .

وتغيب بدون معذرة السيدان: موسى ابوالراغب ورفعت المفتي .

وحضر من الحكومة

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء .
معالي السيد احمد طوقان نائباً لرئيس الوزراء .
وزير الدفاع

سمحة الشيخ عبد الله غوشه قاضي القضاة
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
معالي السيد يعقوب معمر وزير المالية .

معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير
الانشاء والتعبير والنقل
معالي السيد صلاح ابو زيد وزير الثقافة
والاعلام والسياحة والاثار
معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة
معالي الاموال الدكتور عبد اللام الخالدي وزير الصحة
معالي السواء السيد محمد رسول الكيلاني
وزير الداخلية
معالي الاموال السيد عريقات وزير الاشغال العامة
معالي السيد أميل الغودي وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل
معالي السيد برهان كسبال وزير المواصلا
معالي الدكتور جمال ناصر وزير العدلية

افتتاح الجلسة:

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعان افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال
اليوم :-

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام
من تلاوته .

٢ - تلاوة الاوراق الواردة

السيد الرئيس :

تتلى الاوراق الواردة من مجلس الاعيان الموقر .

(أ)

السيد الامين العام

وردت الكتب التالية من مجلس الاعيان الموقر

الرقم ٥٦/٩٨/٢

التاريخ ١٩٦٩/١/٢٢

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتاب عطوفتكم رقم
١١٧٤/١٧/٢/٢ تاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠ .
قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة
العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٠ الموافق
على القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل
لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع اجراء
التعديل التالي عليه وهو :-

صيغة المادة ١٢ المضافة بموجب المادة الرابعة
من هذا القانون على النحو التالي :

المادة ١٢ - يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او
بالغرامة من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلا
العقوبتين كل من يخالف احكام الفصل
الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢
ارجو عطوفتكم التكرم بعرض هذا التعديل
على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم
بإعلامي .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة على اللجنة القانونية

الجميع موافقون

(ب)

السيد الامين العام

الرقم ٢١٤/١٢/٢

التاريخ ١٩٦٩/٣/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب عطوفتكم رقم ١٣٨/١٢٢/٢

المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٠ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الاولى من الدورة
الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٩ الموافقة
على القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون
التعاون بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر
مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - يستعاض عن كلمة (القسم) الواردة في
عناوين المواد بكلمة (الفصل) .

٢ - في المادة الرابعة الفقرة (ب) يستعاض عن
عبارة (بشكل ملائم) الواردة في آخرها
بعبارة (بالشكل الذي تقرره هيئتها العمومية) .

٣ - في المادة التاسعة الفقرة (أ) البند (٣) تضاف
كلمة (اتحاد) بعد كلمة (اموال) .

٤ - المادة (٣٣) تعاد صياغتها بالشكل التالي :-
المادة ٣٣ - كل عضو في جمعية تعاونية :-

١ - تخلف عن اعطاء اي اشعار او اخطار
او ارسال اي تقرير او كشف او مستند
او تخلف عن القيام بأي فعل او امر
او لم يسمح باجراء اي فعل او امر
يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة
بمقتضاه .

هكذا منه لأصل

٢ - قادم عن قصد تقارير او كشوف او معلومات كاذبة او غير واقعية يعاقب بقرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .
ارجو عطفكم التكرم بعرض هذه التعديلات على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي .

« واقبلوا فائق الاحترام »
رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية
الجميع موافقون

(ج)

السيد الامين العام

الرقم ٢١٥/٢٧٤/٢
التاريخ ١٩٦٩/٣/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتاب عطوفتكم رقم ١٣٧/٢٧٤/٢
المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٠ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٩ رفض مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ الذي وافق عليه مجلسكم الموقر مدعلاً للأسباب التالية :-

١ - لا يوجد هناك وزارة تسمى (وزارة الشؤون البلدية والقروية) وانما هناك وزارة تدعى (وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية) وهذه انشئت منذ عام ١٩٦٥ وقد مارست

بهذا الاسم جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها وزارة الداخلية بالقوانين التالية :-
قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ .
قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ .

٢ - ان تنفيذ احكام هذا المشروع لو صادق عليه يوقع الحكومة بمشكلة دستورية لا يمكن تجاوزها الا اذا احللت وزارة باسم وزارة الشؤون البلدية والقروية لان الوزير المعين بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٦ قد سمي وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية وهو بهذا الاسم يمارس صلاحياته بدون هذا المشروع .

٣ - اما اذا مارسها باسم وزير الشؤون البلدية والقروية فقط مع حذف (وزير داخلية) فان اجراءاته تكون باطلية وعرضة للنقض والتسخ من قبل المحاكم .

ارجو عطفكم التكرم بعرض هذا المشروع على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي .

« واقبلوا فائق الاحترام »

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقون

(د)

السيد الامين العام

الرقم ٢١٦/٤١/٢
التاريخ ١٩٦٩/٣/١٦

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتاب عطوفتكم رقم ١٣٥/٢٣/٢
المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٠ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٩ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٩ بالدرجة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديل التالي عليه وهو :-

« شطب عبارة (يجوز المحكمة ان تقبل في معرض البينة التقرير المقدم بنتيجة التفتيش والتحليل دون ان يدعى الموقوف المختص المحكمة لاداء الشهادة حول هذا التقرير) الواردة في وسط المادة (٤١) المعدلة بموجب المادة (٢) من مشروع القانون المعدل » .

ارجو عطفكم التكرم بعرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي .

« واقبلوا فائق الاحترام »

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة القانونية؟

الجميع : موافقون

٣ - الاسئلة والاجوبة

السيد الرئيس

يلى السؤال المقدم من السيد وحيد العوران
وجواب الحكومة عليه .

(أ)

السيد الامين العام

سؤال رقم (١)

تاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو توجيه السؤال التالي الى هذه اللجنة
الوزراء الافخم :-

لقد تخلف قضاء الطفلة عن ادخاله من ارضية الملكية الاردنية الماشية في جميع الحالات سببه الانتفاء على ارتباطه بمرتكبة محافظة الكرك الامر الذي جعلني في لان اتقدم من الحكومة الرشيدة بان تكرم بتسليم الارادة الملكية السامية الصادرة بعام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ برفع هذا القضاء الى لواء اسوة بجرش والعقود التي رفعها ملفنا النظار الى ان هذا القضاء كان وما يزال في طليعة الافة لا يتصف به من سعة المساحة والمدق فاهيكم عن بعده عن العاصمة .

ان جميع قضاياه متأثرة الان بسبب المكافحة المسطرة عليه من مركز المحافظة (الكرك) .
لذا ارجو احالته للحكومة لتكرم بتفقد الرغبة الملكية السامية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة الطفلة

وحيد العوران

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه .

معالي وزير المالية

معالي وزير الداخلية

ارجو ان تتخذوا معاليكم الخطوات اللازمة لرفع قضاء الطفلة الى متصرفية اعتباراً من بداية

هكذا منه لأصل

السنة القادمة ، وان توافقني بالاجراءات والترتيبات
الاصولية لتنفيذ ذلك .

واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
بهجت التاهوني

السيد العوران نائب الطفيلة

انا اشكر دولة الرئيس وحكومته الرشيدة على
هذا الشعور الطيب الذي يعتبر في حميم المصلحة
الفردية والعمامة نظراً لتخفيف الوطأة على المواطن في
قضاء الطفيلة من بعض الاجراءات الشكلية التي
تستوجب ذهابه الى مدينة الكرك لمقابلة المحافظ
والمسؤولين وبالتالي . . .

السيد رئيس الوزراء
هذا كافي .

السيد المحافظ نائب الكرك :

ارجو من دولة رئيس الوزراء قبل ان يحيل
هذا الاقتراح من النائب المحترم ان يحيله الى نواب
الكرك لان الطفيلة مستعمرة من مستعمرات الكرك
ولا يجوز البت فيه قبل اخذ موافقتنا .

- ب -

السيد الرئيس :

ولان جواب دولة رئيس الوزراء على سؤال
النائب المحترم السيد محمد نور الحدييد وهو كون من
سنة صفحات فولسكاب فهل تقرأه لكم ام نحياله
لنائب المحترم فقط يطلع عليه .

الدكتور الرماوي نائب رام الله :

نريد سماعه .

السيد الحدييد نائب عمان :

أفضل أن يسمعه الاخوان لأنه سؤال يهم البلد .

السيد العوران نائب الطفيلة :

يخال هذا السؤال لازميل للسائل محمد المنور
لتلاوته فاذا اقع كان به والا فيترك القراء للمجاس .

السيد رئيس الوزراء :

قع بالجواب .

السيد العودة الله نائب مادبا :

نريد ان نسمعه .

السيد الرئيس :

هذا السؤال مقدم من نواب والجواب له فاذا
لم يعجبه تناوله في المجلس .

السيد البطاينة نائب اربد :

الجواب يتلى في المجلس .

السيد الرئيس :

لدينا اقترحين .

الدكتور الرماوي نائب رام الله :

النظام الداخلي يحدد ذلك .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

يجب أن يتلى فاذا اقع به النائب كان به . . .
لان ذلك مخالف للنظام .

السيد الرئيس :

نحن قلنا لكم ما هو السبب .

السيد الحدييد نائب عمان :

انا مش مقتنع بالجواب .

السيد القضاء نائب عجلون :

عطوفة الرئيس

انا اقترح تأجيله الى الجلسة القادمة ويوضع
على جدول الاعمال .

السيد الرئيس :

(ب)

بل يتلى الآن . اقرأ .

السيد الامين العام :

عطوفة الرئيس

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير
المواصلات/ برق بريد وهاتف .

معالي وزير المواصلات

ارجو التدخل بالاجابة على سؤالي التالي ضمن
المدة القانونية .

اولا : الشكوى عامة في البلد لعدم تقيد
وزارتكم بالدور في تركيب هواتف للمواطنين فهناك
من يتوسط ويوضع له هاتف وهناك من ينتظر منذ
سنوات فأرجو أن تجيئوا على هذا السؤال بما أمكن
من التفصيل .

ثانيا : ان الاعطال في الهواتف اصبح ملحوظاً
لدرجة ان ايأ كان أصبح لا يستطيع الاعتماد على
هاتفه كوسيلة هامة لانجاز اعماله اذ ان الهواتف تتعطل
بمعدل مائة يوم في السنة واصبح تعطيل الهواتف في
الباد يجلب تضرر المواطنين جميعاً هذا وان تصلح
الهواتف لا يجري الا بالواسطة فاذا كان للمواطن
معرفة مع أحد اقسام القسم الفني تصلح هواتفه واذا

اتصل بجريدة الدستور تصاح هاتفهم اذا كان مسؤولاً
كبيراً أو موظفاً رديفاً يصاح هاتفه امسا للمواطن
العادي المسكين فيبقى هـ تفه معطال حتى يقضى الله
أمره كان مفعولاً .

لذا ارجو معاليكم التدخل بالاجابة على هذا
السؤال ضمن المدة القانونية .
واقبلوا فائق الاحترام

نائب عمان

محمد منور الحدييد

السيد الجازي نائب بدو الجنوب :

ياسيدي اذا كان محمد بك يقرأ الجواب
ويوفر علينا .

السيد الرئيس :

اذا يوافق المجلس لا مانع عندي .

الدكتور الرماوي نائب رام الله :

نريد أن نسمع الجواب .

السيد الجازي نائب الجنوب :

اكتفي بالجواب .

السيد الرئيس :

لا بد من القراءة هكذا النظام يقول ولكن
اذا اراد . . .

السيد رئيس الوزراء :

اكتفى .

السيد الرئيس :

من يوافق على اعفاء الامين العام من التلاوة .

هكذا من الأصل

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا اعتقد حتى وزير المواصلات يشكو من هذا . نريد منه كلستين اسماء المواصلات معطلة وان الوزارة عاجزة عن تأمين المواصلات او انما في طريقها لاصلاح المواصلات في المملكة وليس في عمان فقط ونحن نكتفي بهذا .

السيد الرئيس :

تفضل يا رياض بك .

السيد الفلاح نائب عمان :

الذي يريدك من الولد طلاق أمه هذا السؤال غير داخل في جدول الاعمال ولذلك يظل في الجلسة القادمة ولذلك نعطي عمداً لك فرصة للإطلاع عليه .

السيد الرئيس :

هذا صحيح يؤجل الى الجلسة القادمة .

السيد العوران نائب الطفيلة :

اولاً : جيب هذا السؤال والجواب بطريقة لا تتفق مع النظام باعتبار غير مدرج على جدول الاعمال .

ثانياً : درج هذا عرفاً أو تقليداً واخذ المجلس به مقدماً يقترح اقتراح ويثني على هذا الاقتراح ويعاد النظر بعد التنبيه على ذلك الاقتراح فاعتقد ان هذا مخالف ايضا للنظام .

السيد الرئيس :

طالما لم يدرج على جدول الاعمال فيؤجل الى الجلسة القادمة .

٤ - الاقتراحات

السيد الرئيس :

تلي الاقتراحات الواردة .

(أ)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٩/١٢/٣

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم للموافقة عليه واحالته للحكومة الموقرة .
سيدي : يوجد في محافظة الكرك طريق عامة وحيوية تصل بين مدينة الكرك ومدينة المزار وحتى تصل الى مدينة الطفيلة والطريق لاتسع لمروور سيارة واحدة فقط وصار بها حوادث خطيرة راح ضحيتها اناس كثيرين والسير لا ينقطع عنها ولادقية لكثافة السكان الذين يمرون عليها والتي تمر بهم . لذا ارجو رصد المخصصات اللازمة لتوسيعها خاصة ونحن على ابواب اعداد الموازنة الجديدة ، ارجو النظر بعين العطف والاعتبار لهذا الموضوع .
وتفضلوا قبول الاحترام .

نائب الكرك
عبد الوهاب الطراونه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٣)

تاريخ ١٩٦٩/١٢/٣

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم للموافقة عليه واحالته للحكومة الموقرة .
سيدي : في محافظة الكرك مديرية ناحية في بلدة المزار وقد طالبت الحكومات المتعاقبة برفع مستواها الى قائم مقاميه وفي كل مرة اسمع الوعود الشفهية المشجعة وللأسف لم يحصل شيء منها وقد زارنا في العام الماضي معالي وزير الداخلية وشرحنا له طلبنا وقدمنا له الاسباب الموجبة وهي : -

١ (كثافة السكان الذين يعانون في معاملاتهم المشقة من الروتين الحكومي لبعدها عن الكرك .

٢ (يزور البلدة كل عام عشرات الالوف من الزوار العرب والاجانب لمشاهدة آثار موقعة مؤتة الخالدة وزيارة قبور ابطال المعركة ومقاماتهم

٣ (موقعها الاستراتيجي بين الطفيلة والكرك ووعداً ايضا بانشاء مديرية ناحية جديدة في قرية الخالدبة التي يحيط بها عدة قرى ينوف عدد سكانهم على سبعة الاف نسمة وهي العمرية الحسينية الخالدية القيصليه ام حياط ذات راس شقيرا العينا محي وتبعد اقصى قرية عن الكرك اكثر من خمسة وثلاثون كيلو مترا . لذا ارجو ونحن وعلى ابواب اعداد الموازنة الجديدة النظر الى هذه المطالب بعين العطف والاعتبار وهي :

١ (رفع مستوى ناحية المزار في محافظة الكرك الى قائم مقاميه .

(٢) انشاء مديرية ناحية جديدة في قرية الخالدبة .

وتفضلوا قبول الاحترام .

نائب الكرك

عبد الوهاب الطراونه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤)

تاريخ ١٩٦٩/١٢/٣

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم ارجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم للموافقة عليه واحالته للحكومة الموقرة .

سيدي : يوجد في محافظة الكرك قرية اسمها (ام حياط) وقرية أخرى اسمها (الخالدبة) لا يوجد بها عيادة صحية وقد طالبت لهم العام الماضي وصار وعد للموازنة القادمة والان ونحن على ابواب اعداد الموازنة للعام القادم ارجو النظر بعين العطف والاعتبار وانشاء لكل قرية عيادة صحية لبعدها عن المراكز الصحية .
وتفضلوا قبول الاحترام .

نائب الكرك
عبد الوهاب الطراونه

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هكذا من الأصل

(٥)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥)
تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٠

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

لقد مضى على خط عمان الكرك - الطفيلة والبالغ طوله خمسة كيلو مترات تقريبا يعتبر هذا الجزء من اخطر الاماكن في المملكة نظرا لمروده من بين جبال شاهقة تنحدر منها المنحدرات العميقة جدا . كثيرا ما قفت على بعض السكان وأثرت في الارواح وادوات الانتقال والالات الزراعية وغيرها . سنوات وسنوات دون القيام بتوسيعه للحد الذي يرفع الخطر عن السالكين من مقيمين وموارج وزوار وغيرهم .

ارجو من الحكومة الرشيدة الامر لمن يلزم لوضع المخصصات اللازمة لهذه الكيلو مترات اللازمة للناس .

واقبلوا احتراميا .

نائب منطقة الطفيلة
وحيد العوران

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(٥)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦)
تاريخ ١٩٦٩/١١/٢٣

عطوفة رئيس مجلس النواب المكرم

أرجو عطوفتكم التفضل بمعرض اقتراحي المبين بادناه على المجلس الكريم من اجل الموافقة عليه وتحويله الى الحكومة الموقرة لاسال بموجبه بالسرعة الممكنة :-

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب معان
عاطي ابو العز

كانت الحكومة الموقرة بموجب تشريع قد فرمت ضريبة ١٪ الى مشروع بناء مدينة الحسين الرياضية . وبما ان مشروع بناء مدينة الحسين الرياضية قد انجز واستكملت جميع مراحلها . وبما ان المشروع برده اصبح ليس بحاجة الى اي مبلغ سوى (مبلغ) يخصص لحياته (يمكن تأمينة بمساحة ما يكفي للسياحة .

لهذا فاني اقترح على الحكومة الموقرة الاستمرار في جياة ضريبة ال ١٪ وتحويله الى الجامعة الاردنية بدلا من مدينة الحسين الرياضية على ان يتم ذلك في اوائل السنة القادمة المالية . .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع موافقون

(٥)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٧)
تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣

عطوفة رئيس مجلس النواب المكرم

أرجو عطوفتكم التكرم بالموافقة على رفع الاقتراح التالي الى الحكومة لانظر به واتخاذ الترتيبات اللازمة بشأنه :-

« جرت العادة في جميع بلاد الدنيا ان تقوم الشركات المساهمة والبنوك بايعاز من وزارة الشؤون الاجتماعية والمسؤولين في الدولة ببناء وحدات سكن تعطي مقابل الاجرة الزهيدة الى موظفي وعمال الشركات مساعدة لهم ولتأمين وجودهم قرب العمل ولتسهيل معيشتهم في الاوقات الصعبة .

فأرجو ان تتكرموا عطوفتكم برفع هذا الامر الى الحكومة للنظر به واتخاذ الترتيبات لصالح هذه الفئة من الناس . »

واقبلوا احتراميا .

نائب منطقة معان والعقبة
عاطي ابو العز

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع موافقون

(٥)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٨)
تاريخ ١٩٦٩/١٢/٣١

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد :

اتقدم لعطوفتكم بتدالبي اسام ١٩٧٠ واجبا الابعاز مع توصية عطوفتكم لمن يلزم واكون لعطوفتكم من الشاكرين :

اولا : تعبيد الطرقات التالية حيث يكثُر عابها السكان وعليها يزوروا اهلها الخضروات وتذهب من قلة المواصليات سدى :

أ - طريق المدور . المجرى . خطلان . دحل . الكرم

ب - طريق حجارة العليات من الخط الرئيسي المؤدي من المفرق لجرش .

ج - طريق ارحاب . اخنيزير . حميد . مدق الرين

د - طريق المفرق . ايدون . حيان المشرف . حيان الرويش . بلعيا . الرنية . الهاشمية . المصفاة .

هـ - اتمام طريق المنشية . دير الورق .

و - طريق البويضا من الخط الرئيسي المؤدي من المفرق ، جرش .

ز - طريق الدقسة من الخط الرئيسي المؤدي من المفرق جرش .

ثانيا : عمل مدارس وفتح مدارس ابتدائية :

أ - بناء مدرسة نموذجية في قرية المدور حيث مضى عليها مدة عشرون عام وبناها حاليا اصبح قديم وغير صالح وقتنا بتسجيل اربعون دوئم لها .

تكملة من الأصل

ثالثاً : مسد شعب بريدية لقرى التالية لتأمين اتصال المواطنين .

حمامة العليجات . ام النعام . حمناة . الكرم حميد . مسدق الربق . مجرشة المعمرية . الدقسة غريسه . اخنيزير .

رابعاً : فتح عيادات صحية لمحاربة الامراض في القرى التالية .

حمامة العموش . ام النعام . دوقرة . عين النمرة الزنية . نادره .

خامساً : ايجاد المياه لقرى التالية . حميد . مدق الربق بلعيا . الزنية . حيانات . حمناة . غريسه .

سادساً : فتح طريق زراعية مسافتها كيلو متر ونصف تقريبا تربط القرى كل من ساكب وريجون وسوف الكنته .

سابعاً : فتح طريق مسافتها ثلاثة كيلو متر تربط خط اربد سوف من مفرق غابة ديقول .

ان هذه المناطق مرتبطة مع بعضها تجاريا ومثل هذه المشاريع حيوية بالنسبة لقرى المنطقة وفتح طرق المواصلات بين قرى المنطقة ترفع من مستوياتها في جميع النواحي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء جرس
جلال مرزوق القلاب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع موافقون .

(ح)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩)

تاريخ ٦٩/١٢/٣١

عطوفة رئيس مجلس النواب المكرم ارجوان اقترح على عطوفتكم هذا الامر الهام المتعلق بدوائر الاذاعة والتلفزيون فلقد درجت معظم دول العالم على ان يكون المشرق والموجه لهذه الدوائر مجلس اعلى يؤلف من ثقاة القوم والعلماء ورجال الادب والسياسة ، ولما كان هذا الموضوع قد اثير في السابق من قبل معالي الوزير السابق السيد قدري طوقان . فاني اود ان تقوم الحكومة بتشكيل مجلس اعلى للاشراف على هاتين الدائرتين الحيويتين في هذه المملكة الفتية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
عابلي ابو الغز

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ط)

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٠)

تاريخ ١٩٧٠/١/٤

دولة رئيس الوزراء الافخم

تحية احترام وتقدير وبعد
طلبت من الحكومة في الكلدنة التي يقبها في جلسة الثقة المزيد من التحصينات لمحافظة البلقاء

واعني بذلك زيادة عدد المدافع المقاومة للطائرات وانشاء ملاجيء في مدينة السلط .

ولا يخفى على دولتكم ان غارات العدو المتكررة التي تستهدف قتل المواطنين لا تقف عند حد معين وهي ماضية في عدوانها الاثيم الغادر وتتصاعد يوماً بعد يوم يعزوها في ذلك تصرخ المسؤولون في اسرائيل لتأديب المواطنين من اهالي الضفة الشرقية وحتى نتقي شر هذا العدو الماكر لا بد من انشاء ملاجيء موزعة في مدينة السلط بين الاحياء بشكل يؤمن لكل مواطن اللجوء الى هذه الملاجيء عند الحاجة .

ولما لي من ثقة في شخص دولتكم ارجوان يلاقي هذا الاقتراح من لدن دولتكم كل عطف واجابة للعمل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب محافظة البلقاء
محمد خشمان

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ي -

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (١١)

تاريخ ١٩٧٠/١/١٠

دولة رئيس الوزراء الافخم

لا يخفى على دولتكم ان اهالي القرى الواقعة على امتداد خط المواجهة من اغوار محافظة البلقاء معرضة دوما لغارات الاعداء المتكررة وحتى يتمكن

اهالي تلك القرى من البقاء في بيوتهم والصدود امام تلك الغارات والمحافظة على ارواح الطللاب والطلابات من ابناء هذه القرى لا بد من بناء ملاجيء في قراهم تفيم شر هذا العدو . وبناء عليه فاننا نواب محافظة البلقاء نقدم لدولتكم بهذا الاقتراح راجين من دولتكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لانشاء مثل هذه الملاجيء في قرى الاغوار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب محافظة البلقاء
عبد الكريم العبادي

نائب محافظة البلقاء
بشارة غصيب

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٥ - قرار اللجنة المالية رقم (١)

السيد الرئيس :

والآن ليتفضل مقرر اللجنة المالية السيد خالد الحاج حسن الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتدعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣ بحضور اصحاب المعالي والمطوقة السادة :

المقرر - خالد الحاج حسن والاعضاء : -
عبد الوهاب المجالي ، صدقي الجمعري ، عي الدين

هكذا حذو الأصل

الحسيني : فرح ابو جابر ، عبد السلام العوري ، فضل الدلقسوني ، محمد الحشاني ، عمران المايطة ، وبعد البحث والمناقشة ودراسة القوانين الحالية عاينها قررت ما يلي :

١ - القانون المؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه :-

في الفقرة - ب - من المادة ٤ تحذف الفقرة (جميع الالتزامات المالية المترتبة) ويستعاض عنها بعبارة (المبالغ التي تم اتفاقها) .

٢ - أ - القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

ب - القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

ج - القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

د - وان اللجنة ترى ان تلت نظر الحكومة الى ضرورة التيقيد بالحكام الدستورية بعدم الاجوء الى اصدار القوانين المؤقتة بصورة عامة وملاحق الموازنة بصورة خاصة وفقاً للحالات - الاستثنائية التي نص عليها الدستور .

٣ - القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن الضرائب المستوردة والمصدرة والمصنوعة عاينها . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٤ - القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات الحالية . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

دولة السيد رئيس الوزراء :

لنا ملاحظة فقط بالنسبة للفقرة - د - من قرار اللجنة لقد تمت المسادة ٩٤ من الدستور على ما يلي :

٩٤ - عندما يكون مجلس الامن غير منعقد أو متجلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة المالك ان يضع قوانين مؤقتة للامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تشمل التأخير أو تستلزم صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا تتألف احكام هذا الدستور قوة القانون .

اعتقد ان الحكومة عندما تاجل القوانين المؤقتة تقررها على ضوء الضرورات وعلى ضوء الحاجة التي التي تستوجب ذلك خاصة في مثل هذه الظروف عندما يكون المجلس غير منعقد واجب ان تمت نظر اللجنة المالية المؤقتة الى انه في هذه الظروف وهذه الظروف التي يصعب جمع المجلس بالنسبة لتغيب الكثير من الاعضاء النواب والاعيان المحترمين في الضفة الغربية اعتقد بأن الحكومة تقدر هذه الملاحظة ولكن كخالفه دستورية لا يوجد ابداً .

السيد الرئيس :

اعتقد يا دولة الرئيس ان ملاحظة اللجنة المالية على اساس التخفيف من الضائقة .

دولة السيد رئيس الوزراء :

كلمة ما في ذلك سيؤخذ بعين الاعتبار والضرورة تقدرها السلطة التنفيذية اثناء غياب السلطة التشريعية .
السيد المقرر :

اذا سمحت . رداً على الملاحظة التي بينها دولة الرئيس . الواقع اللجنة رأيت في ملاحق الموازنة خلال مدة بسيطة لا تتجاوز الستة اشهر كما هو مبين بجوابيخ هذه القوانين المؤقتة للموازنة . اصدرت الحكومة ثلاث قوانين ملاحقة بالموازنة . ان اللجنة قدوت المرقف الذي مرت به البلاد خاصة بعد حرب حزيران وقدمت الملاحظات التي بينها دولة رئيس الوزراء الشيء السلي اعتقد ان اللجنة ارادت ان ترفعه على مجلسكم الكريم وهو ان الحكومات وهي بشأن اعداد موازنة جديدة لهذا العام ان تعمل على الاخذ بعين الاعتبار ان تكون موازنة كاملة بدون ملاحق مستعجلة ضمن الامكان .

السيد الرئيس :

إلا في الحال ... المستعجلة .

السيد المقرر :

ضمن الامكان . ضمن الامكان .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع موافقون

(أ)

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين ، هل يوافق المجلس عليه بالشكل الذي أقرته اللجنة معدت ؟

الجميع موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس بالجمعية التي سيقم فيها ان يوافق المجلس المؤقت .

الاسباب المرجعية

لقانون تنفيذ الالتزامات المالية للمبعوثين رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٦

١ - لقد تبين في ضوء الطريق الذي لا تار

نظام البعثات المالية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ والقانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات المالية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٩ ان الحكومة كانت تحسب بعض دعاوواها في الحكم وان سبب ذلك هو تباين مشكل الشهود من بعض الجهات المبرلة امام الحاكم لا بدلا . بشهادتهم : وعدم قبول الحاكم للبيانات التي كانت تقدمها الحكومة بشأن مقدار النفقات التي انققت على المبعوث واعتبارها بينة قاطعة لعدم وجود نص في قانون الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٩ السابق يستند اليه ويكون منسجما مع احكام قانون البعثات وقانون اصول المحاكمات الحفوية . لذلك كان لا بد من وضع نص قانوني يكون بموجب قرار لجنة البعثات العلمية المختصة بتعيين ما انفق على المبعوث لغايات البعثة بينة قاطعة وملزمة للمبعوث وكفيله .

٢ - ومن جهة اخرى ، ومراعاة للمصلحة العامة ومصلحة المبعوث في ان واحد . لم يكن بالامكان في ظل قانون تنفيذ الالتزامات المالية السابق توقيف اجراءات التحصيل بعد اصدار الامر بتحصيلها الامر الذي استلزم وضع نص قانوني جديد يقول رئيس لجنة البعثات العلمية المختصة وقف اجراءات التحصيل اذا ما قمت لجنة البعثات المختصة بناء على طلب المبعوث وتعهده مجددا انه يمكن الاستفادة من خدماته .

هكذا صحت الاصل

قانون مؤقت رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٦

قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين

- المادة ١ - يفسى هذا القانون المؤقت (قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثين لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ ١٥/٩/١٩٦٦ .
- المادة ٢ - تعني كلمة اللجنة ، لجنة البعثات العلمية المختصة المؤلفة بموجب نظام البعثات العلمية رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ فبن اختصاصها .
- تعني كلمة (العقد) العقد المنظم بين المبعوث وكفائه من جهة وبين الجهة الباعثة من جهة أخرى .
- المادة ٣ - أ - ينظم العقد لدى الكاتب العدل وفق ما هو منصوص عليه في نظام البعثات العلمية رقم (١١٥) لسنة ١٩٦٦ .
- ب - لا يجوز للمبعوث أو كفائه ان يعلن في صحافة أو في وسائل الإعلام في أثناء العقد .
- ج - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يكون قرار لجنة البعثات العلمية المختصة بتعيينه والتفويض على المبعوث لغايات البعثة بنية قاطعة وملازمة للمبعوث وكفائه .
- المادة ٤ - أ - اذا اغفل تنظيم عقد مع المبعوث او اذا اغفل ادراج أي شرط من الشروط التي نص على ادراجها في العقد بموجب نظام البعثات العلمية فتعتبر احكام نظام البعثات العلمية مازمة للمبعوث بالقرار الوارد في تلك الشروط .
- ب - اذا اخل المبعوث بأي شرط من الشروط التي تعهد بها في أثناء البعثة او بعدها واقتنع رئيس اللجنة بناء على تنسيب اللجنة المختصة بعدم وجود عذر يبرر هذا الإخلال فارتضى اللجنة ان يأمر بتحويل المبالغ التي تم اتفاقها عليه إما منه او من كفائه او منها معاً وفقاً لقانون تحويل الاموال الاميرية المعدول به كما لو كانا مختلفين بأدوية مبلغ من الاموال الاميرية تخالفها عن دفعه .
- ج - اذا تقدم المبعوث الذي تقرر تحويل الاموال منه لخالفته شروط العقد الذي ارتبط به او لخالفته احكام نظام البعثات العلمية المعدول به بطلب وتعهد بالعدل تنفيذاً لزامه وقنعت اللجنة بأنه لا يمكن الاستفادة منه مجدداً وكانت هنالك وظيفة شاغرة مناسبة يمكن تعيينه فيها فارتضى اللجنة بناء على تنسيب اللجنة ان يأمر بتوقيف اجراءات التحويل ما دام المبعوث مستمر في تنفيذ لزامه .
- المادة ٥ - تعتبر جميع الاجراءات التي تمت بموجب قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثات العلمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩ لغاية تاريخ نفاذ احكام هذا القانون كأنها قد تمت بمقتضى احكام هذا القانون .
- المادة ٦ - يلغى قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبعوثات العلمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .
- المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٨ قانون
ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨ - ٨٠
يوافق عليه المجلس كما اقترحه اللجنة ٤ .

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨

- المادة (١) : يفسى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٥/٩/١٩٦٨ .
- المادة (٢) : يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٣٣٣٥٠٥٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .
- المادة (٣) : يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٣٣٥٠٥٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .
- المادة (٤) : يغطي العجز البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) ديناراً من الواردات الاضافية المتوقعة والاجتياطي العام .
- المادة (٥) : يعدل جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصيل وفقاً لما هو مبين في جدول الوظائف الملحق بهذا القانون والذي يعتبر جزءاً منه .
- المادة (٦) : رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

نكنا من الاصل

جدول رقم (١)
النفقات المقررة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

أعمال نفقات	النفقات	النفقات الإضافية	النفقات الإضافية (المعدية)	النفقات الإضافية (المعدية)	النفقات الإضافية (المعدية)	النفقات الإضافية (المعدية)
الفصل	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠	٢٧٠٨٥٠٠
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥
٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠	١١٣٠
١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠
١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥	١٨٦٤٨٥
٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠	٨١٥٠٠
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠
٣٣٣٥٠٥٠	٣٣٠١٩٢٠	١٦٤٢٨٥	٣١٣٧١٢٥	٣٣١٣٠	المجموع	٣٣١٣٠

الفصل
رقم عنوانه

٨ - وزارة المالية
١١ - الجساريك
١٣ - وزارة الداخلية
٢٠ - وزارة التربية والتعليم
٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٢٣ - وزارة الثقافة والإعلام
٢٦ - وزارة الزراعة
٢٨ - دائرة السيطرة والشرطة البحرية
٣٥ - دائرة الآثار
٣٨ - وزارة الأشغال العامة
٣٩ - وزارة المواصلات
٤٠ - وزارة النقل
٤١ - الطيران المدني

جدول رقم (٢)

الواردات المقررة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل	عنوانه	دينار
٩ -	المساعدات والقروض	المجموع	١٣٣٥٠٥٠
			١٣٣٥٠٥٠

هكذا منه لأصل

جدول رقم (۳)

خلاصة ملحق مرازفة السنة المالية ١٩٦٨ .

المقتنيات		الموارد	
دينار	دينار	دينار	
٣٣١٣٠	٣٣١٣٠	١٣٣٥٠٥٠	٥ - الموارد الخارجية
	١ - التفضيلات المذكورة	٢٠٠٠٠٠٠	٦ - المعجز
	٢ - التفضيلات الانشائية (المخرجة)		
٣٣٠١٩٢٠	٣١٣٧١٣٥		
١٢٤٢٨٥	١ - الحسابية		
	ب - الشرائع السبع		
٢٣٣٥٠٥٠	الاجمعي	٢٣٣٥٠٥٠	الاجمعي

(७)

السيد الرئيس :

السيد الرئيس :
القانون المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ . هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها الى المجلس الاعيان المؤقر مع الجداول ١ و ٢ و ٣ » .

قانون ملحق بقانون الموازنه العامة
للسنة المالية ١٩٦٨
قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٦٨

المادة (١) : يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨) ويقسم مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٨/٩/١ .

المادة (٢) : يضاف الى تفقات الحكومه المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٣٣٣٠٧٧٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة (٣) : يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات المحقة بالقانون المذكور مبلغ (٦٠٢٣٠) ديناراً وفقاً لهما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات المحقة بهذا القانون .

المادة (٤) : يغطي العجز البالغ (٣١٧٠٤٤٠) دينارا من الواردات الإضافية المتوقعة والاحتياطي العام .

المادة (٤) : يغطي العجز البالغ (١٧٠.٤٤٠) دينار سنويا
المادة (٥) : يعدل جدول الوظائف المنحى بالقانون الاصيل وفقا لما هو مبين في جدول الوظائف المالحق بهذا القانون والذي يعتبر جزءا منه .
المادة (٦) : رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

2011

جدول رقم (١)
المقتات المقتورة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل	عنوانه	المقتات المقتورة	المقتات المقتورة (العملة)	المقتات المقتورة (العملة)	المقتات المقتورة (العملة)	المقتات المقتورة (العملة)
٤	وزارة الخارجية		١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٩٢٩٠٠٠	١٩٢٩٠٠٠	٢٢٧٩٠٠٠
٥	وزارة الداخلية والبلديات والقروية		٣٥٠٠٠٠	٢٨٩١٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٨	وزارة المالية		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
١١	الجسار		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
١٣	وزارة الداخلية		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
١٤	الامن العام		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٢١	وزارة الصحة		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٢٣	وزارة الثقافة والاعلام		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٢٦	وزارة الزراعة		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٣٠	مجلس الاعمار		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٣١	سلطة المصادر الطبيعية		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٣٨	وزارة الاعمال العامة		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
٤١	الطيران المدني		٢٥٢٠٠	١٧٠٠٠	١٤٨٠٠٠	١٧٤٦٠	٢٨٩١٠
	المجموع		٦٤٤٣٠٠	٢٣٩٤٩١٠	١٩١٤٦٠	٢٥٨٦٣٧٠	٢٣٣٠٦٧٠

جدول رقم (٢)

الواردات المقتورة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل	عنوانه	دينار
٦	واردات املاك الدولة		٤٠ ٠٠٠
٩	المساعدات والقروض		٢٠ ٢٣٠
			٦٠ ٢٣٠

هكذا منه لأصل

جدول رقم (٣)
موازنة السنة المالية ١٩٦٨

التفقات		الواردات	
دينار	دينار	دينار	دينار
١ - التفقات المذكورة	٢ - التفقات الإضافية	١ - الواردات	٣ - المخصصات الاقتصادية
أ - التفقات المادية	أ - العادية	د - الأمانة	د - الأمانة
ب - الأمن العام	ب - القوات المسلحة	هـ - الترويض الاجتماعي	هـ - الترويض الاجتماعي
٢٥٢٠٠٠	٢٣٩٤٩١٠	٤٠٥٥	٤٠٥٥
٣٩٢٣٠٠	٢٥٨٦٣٧٠	٤٠٥	٤٠٥
٣٢٣٠١٧٠	١٩١٤٦٠	١٥١٧٠	١٥٧٧٠
		٣١٧٠٤٤٠	٣١٧٠٤٤٠
		٣٢٣٠١٧٠	٣٢٣٠١٧٠
			الجميع

(د)

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ . هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المبرقر » .
مع الجداول ١ و ٢ و ٣ :-

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٩

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨

المادة ١ - .. يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٨ ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى تفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٤٠٠٢٩٥) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول التفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - .. يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٤٥٠٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ (٣٥٥٢٩٥) دينار من زيادة الواردات الفعلية على الواردات المقدرة لسنة المالية ١٩٦٨ .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الأصل

جدول رقم (١)

التقديرات المقدرة

(مالحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل	وصفاته	التقديرات المذكورة	التقديرات الإضافية	التقديرات الإضافية	التقديرات الإضافية	التقديرات الإضافية
رقم	الفصل	وصفاته	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٤ -	وزارة الخارجية		١٥٤٥	٤٧١٠٥		٤٨٦٥٠	٤٨٦٥٠
٨ -	وزارة المالية		٨٧٥٠٠٠	٣٣٠٣٥٠٠		٣١٧٨٥٠٠	٣١٧٨٥٠٠
٩ -	وزارة العدل		١٠٠٠٠	٤٨٨٠٠٠		٤٨٨٠٠٠	٤٨٨٠٠٠
١١ -	الجمهورية			٩٠٠٠		٩٠٠٠	٩٠٠٠
١٨ -	وزارة الداخلية			١٣٣٠٠		١٣٣٠٠	١٣٣٠٠
٢١ -	وزارة الصحة			٤١٨١٥		٤١٨١٥	٤١٨١٥
٢٢ -	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل		٧٠٠٠				
٢٣ -	وزارة الثقافة والتعليم		١٥٠٠٠				
٢٤ -	القطر		٣٣٥٠				
٢٧ -	وزارة المواصلات وخدمات البريد						
٣٠ -	مجلس الاعمال						
٣٦ -	سلطة المصادر الطبيعية						
٣٨ -	وزارة الاسكان العامة						
٤٠ -	وزارة النقل						
	المجموع		٩١٤,١٩٥	٣٩,٨٣٤,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٢٣٩,٠٠٠

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

(مالحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل	عنوانه	دينار
١ -	الجباية والمكس		٤٥٠,٠٠٠
	المجموع		٤٥٠,٠٠٠

هكذا من الأصل

جدول رقم (٢)
مُلحق بموازنة السنة المالية ١٩٦٨

النفقات		الواردات	
دينام	دينام	دينام	دينام
١ - النفقات المكررة	٢٩٨٣٤٠٠	١ - الواردات المحلية	٢٩٨٣٤٠٠
٢ - النفقات المادية	١٠٤٠٠٠	٢ - الواردات الأجنبية	١٠٤٠٠٠
٣ - النفقات الاجتماعية	١٠٤٠٠٠	٣ - الواردات التجارية	١٠٤٠٠٠
٤ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٤ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
٥ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٥ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
٦ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٦ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
٧ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٧ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
٨ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٨ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
٩ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	٩ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠
١٠ - النفقات الأخرى	١٠٤٠٠٠	١٠ - الواردات الأخرى	١٠٤٠٠٠

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة المالية؟
الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالنيابة التي سبقت فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل خوفا من حدوث صراع قانوني بين احكام القوانين الخاصة بالمينة بادناه والتي تفرض الرسوم والضرائب الإضافية وبين احكام الاتفاقيات التجارية التي يرتبطها الاردن مثل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت المعقودة على نطاق الجامعة العربية والاتفاقيات الثنائية مع كل من سوريا ولبنان والعراق ، اذا ان وزارة المالية / الجمارك تحصل كلاً او نسبة معينة من هذه الرسوم والضرائب عن البضائع المعفاة من الرسوم الجسدية ، مما يحكم هذه الاتفاقيات ، بينما تنص القوانين الخاصة التي فرتنا على الاعفاء منها فيما لو اغفيت البضاعة من الرسوم الجسدية .

القوانين الخاصة المعقودة :

- ١ - قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥
- ٢ - قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية رقم (٨٩) لسنة ١٩٥٣
- ٣ - قانون ضريبة مدينة الحسين الرياضية رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٣
- ٤ - قانون ضريبة الجامعة الاردنية رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٤

٥ - قانون الرسوم والائسور الاضافي مشروعي الطيران الملكي رقم (١١) لسنة ١٩٥٨ والنظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر بموجبه .

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا

المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاه عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محليا لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاحلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاحلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٢ :

أ - يستعاض عن الرسوم والضرائب الإضافية التي تستوفي بمقتضى احكام القوانين والأنظمة والقرارات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون برسم وضريبة موحدة يسري تطبيقها من وقت لآخر بنظام يصدره مجلس الوزراء .

ب - يسري تطبيق الرسوم والضرائب الموحدة المشار اليها في الفقرة السابقة وطريقة استيفائها وقيدتها لحساب واردات الجمارك وتوزعها على الجهات التي استوفيت لامنها وفق نظام يصدره مجلس الوزراء .

ج - اذا نفس في اي اتفاق اقتصادي او تجاري على جواز استيفاء اي رسم او ضريبة بنسبة

ككنا من الأصل

ما ، فيتم استيفاؤها بالرغم مماورد في اي تشريع آخر .

المادة ٣ - يعتبر كل ما حصل من الرسوم والضرائب اعتباراً من تاريخ العمل بالقوانين الخاصة بها وحتى تاريخ نفاذ هذا القانون ، انه قد تم بمقتضى احكامها ولا يجوز المطالبة باستردادها باي وجه كان .

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون الرسوم على المنتجات المحلية

ان القصد من التعديل هو اخضاع بعض البضائع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية الى رسوم انتاج بالاضافة الى الرسوم الجمركية وذلك لحماية المنتجات المحلية من المراحة الاجنبية ، وخصوصاً منتجات دول السوق الحرة المشتركة التي ستصبح معفاة اعفاء تاماً في غضون ثلاث سنين وليس من وسيلة لحماية الانتاج الاردني الا باخضاع الانتاج العربي لرسم مماثل لما يخضع له الانتاج الاردني المماثل .

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢ -

أ - يطبق هذا القانون على كافة البضائع والمواد المعدة للاستهلاك او للاستعمال في اية صناعة او اي غرض آخر والتي يتم انتاجها او صنعها كلياً او جزئياً في المملكة الأردنية الهاشمية من عناصر محلية او مستوردة سواء بخلط تلك العناصر أو مزجها او تجميعها او تركيبها او بأية وسيلة او صورة أخرى تجعل اية بضاعة او مادة مهيأة للاستهلاك او الاستعمال ولو لم تكن مخلوطة او بمزوجة او مجمعة أو مركبة .

(و)

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية هل يوافق المجلس عليه كما اقتره اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

ه وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

ب - كما يطبق هذا القانون على المنتجات الصناعية المحلية التي تخضع حالياً لاية ضريبة او رسم داخلي ورد في قانون الرسوم والاجور الاضافية لمشروع الطيران الملكي الاردني رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ وقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجسر والمكوس رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ وقوانين المكوس وضريبة الحرس الوطني وذلك بالرغم مما ورد في تلك القوانين .

المادة ٣ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية الى آخر ما ورد فيها :-

(د) بالاضافة الى رسوم التعرفة الجمركية ، يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني ان يخضع المستوردة والمماثلة للمنتجات المحلية الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفي عن هذه المنتجات المحلية بموجب هذا القانون .

٦ - مقرارات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

والآن مقررات اللجنة القانونية وأرجو من من المقرر السيد سلمان القضاء لتفضل الى المنصة لتلاوتها .

(أ)

السيد المقرر :

اولاً : استكمال البحث حول قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ٦/٣/٦٧ حول القانون المؤقت رقم ١٠١ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .

اللجنة كانت اتخذت قراراً بشأنه هذا القانون والمجلس أجل البحث به .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع جرى نقاش حول هذا القانون في جلسة سابقة واقترحت على المجلس الكريم على رد هذا القانون للاسباب التالية :

القانون غايته محسب الاسباب الموجبة للتخطيط ، مهمة الرئيسية ، الواقع في مجلس الاعيان سلطة ومؤسسة قامت ووجدت وحسب ما نص عليه

قانونها من اهم واجبات مجلس الاعيان هو التخطيط فتلاًفاً لازدواجية العمل وتلافياً لزيادة النفقات اقترحت على المجلس الكريم رد هذا القانون ونفي عليه في الجلسة السابقة ولازالت أقدم هذا الاقتراح الى هذا المجلس برد هذا القانون للاسباب التي يبتها .

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

المجلس في الجلسة التي سبقت وبحثت في هذا القانون بناء على اقتراح السيد خالد التنييه على اقتراحه طلبت الحكومة في الواقع تأجيل البحث بهذا القانون حتى تتمكن من دراسته وعلى هذا الاساس اذا كانت الحكومة هيأت دراسة كافية .

دولة السيد رئيس الوزراء :

يؤجل بعض الوقت .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث به ؟

الجميع : موافقون .

هكذا في الأصل

(ب)

السيد المقرر:

استكمال البحث بقرار اللجنة القانونية بشأن القانون المؤقت المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ .

السيد الرئيس:

مؤجل هذا .

السيد المقرر:

القرار السابق هذا القانون اوصت اللجنة برده

(ج)

قرار رقم (١)

السيد المقرر:

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٧ بحضور اصحاب المعالي والفضيلة والعطوفة السادة : المقرر - سلمان القضاة - بشارة غصيب - سابا المكش - عبد الوهاب الحجابي خالد الحاج حسن - عبد الباقي جمو - محي الدين الحسيني .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالية عليها وبعد دراستها وتدقيقها قررت قبول القوانين التالية كما وردت من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها : -

- ١ - مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .
- ٢ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية .
- ٥ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة .
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الامن العام .

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

- ١ -

السيد الرئيس:

مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سرفق فيها الى مجلس الاعيان الموقر ؟

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لاعطاء رئيس اركان الجيش صلاحية الاستغناء عن خدمة الافراد في الحالات التي يرى فيها ضرورة لذلك للابقاء على المستوى المطلوب من الانضباطية بحيث تكون قرارات الاستغناء هذه محصنة ضد قرارات محكمة العدل العليا .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الجيش العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨) ويقرأ

مع قانون الجيش العربي رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧٠) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها (او لاي سبب اخر يرى معه رئيس الاركان ان ما قام به ضابط الصف او الفرد يستوجب الاستغناء عن خدماته) .

- ٢ -

السيد الرئيس:

القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سرفق فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة لتعديل قانون الجمارك

١ - المادة (٤١) :

عدلت بسبب قيام الوزارة بانشاء مختبر خاص للجمارك ولعدم وجود اي نص في القانون الحالي يضي الصفة الشرعية على النتائج التي يقدمها المختبر نتيجة الاختبار واجراء التحاليل . وكذلك لعدم وجود نص يسمح باستيفاء اية رسوم مقابل خدمات التحليل والاختبار .

٢ - المادة (١٤٢) :

أ - اضيفت الجملة الخاصة بتخفيض اجور المساعي لان القانون الحالي قد حدد حالتين فقط وهما : (استيفاء الاجور كما حددها القانون) و (الاعفاء منها كليا) .

هكذا
معدل
قانون
الجمارك

ولما كانت المملكة الأردنية ترتبط باتفاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية المجاورة وفيها نصوص على تخفيض نسبي لكافة الرسوم والاجور التي تستوفى عن البضائع من منشأ هذه الدول - ولكي تستطيع الوزارة استيفاء الاجور المتفق عليها في هذه الاتفاقات - فانه يجب وضع نص في صلب القانون يسمح باستيفائها مخفضة بالنسبة المعنية في الاتفاقات .

ب - اما الجملة التي اضيفت الى الفقرة الرابعة من هذه المادة فالغاية منها مساعدة موظفي الوزارة في مناطق الحدود ببناء مجمعات سكن لهم حيث تواجه الجمارك صعوبات جمة في ايجاد مساكن ملائمة لهم في تلك المواقع النائية عن الامران .
كل ذلك دون ان تلجأ الوزارة الى الميزانية بل تصرف على هذه الغايات من وفورات اجور العمل الاضافي الذي يقوم به موظفو الوزارة بعد اوقات الدوام الرسمي .

٣ - المادة (١٦٦) :

لقد قصد من الفقرة الجديدة المضافة احقاق الحق بين موظفي الوزارة والمساواة بينهم ، ففي اقسام الوزارة والمراكز موظفون لا يتدخلون مباشرة في تعقب المهربات والكشف عن المخالفات ولكنهم بعد ظهور ما يدل على وجود تهريب او مخالفة يقومون باعداد الوثائق والاوراق والمستندات التي تبين ائمة الاخرى اتمام عملها وتحقيق المخالفات .

هنا ومن وجهة أخرى فان في منح هؤلاء الموظفين بعض المكافآت يكون حافزا لهم في بذل الجهد الاوفر وفي بحث قناعة في انفسهم بأنهم غير متسبين وهم في هذه الحالة سيخدمون في اقسامهم ولا يلجأون الى طلب نقلهم الى الاقسام الاخرى .

هذا مع العلم بأن هذه النسبة البالغة ٢٥٪ لا تقتطع من حصة الخزينة من الغرامات وانما تقتطع من الحصة المقرر توزيعها على الموظفين بموجب احكام هذه المادة ، وهذا الحكم لا يلحق بالخزينة اية خصاصة وانما يضمني قدرها من المرونة على توزيع الاكرامية المقررة بالقانون بصورة تبث النشاط والقناعة وتزيل الالحاح على طلب الانتقال من مركز الى آخر ومثل هذا الترتيب مطبق لدى دوائر الجمارك في بلدان اخرى كثيرة .

٤ - تعديل المادة (١٨١) :

لقد قصد من الفقرة الجديدة «ج» منح صلاحيات لمجلس الوزراء لاصدار أنظمة تنفيذية لاحكام القانون . اذ يلاحظ ان الفترتين الحسنتين أ ، ب قد جصرتا هذه الصلاحيات في حالات خاصة محدودة جدا .

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لاي جهة فنية مختصة اخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فنيا .

تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .
المادة ٣ - تعدل المادة (١٤٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :

أ - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد في الفقرة الثانية منها :
« وان يخفصها لتتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي ترتبط بها الدولة » .
ب - باضافة الجملة التالية الى آخر ما ورد بالفقرة (٤) منها كما عدلت بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٥ .
« ويجوز للوزير ان ينفق من المبالغ المتوفرة بعد دفع اجور المستحقين وفقا لغايات التي تتطلبها مصلحة العمل بما في ذلك انشاء مجمعات سكن للموظفين في مراكز الحدود » .
المادة ٤ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

ج - للوزير او من ينوبه ان يقتطع نسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من المكافآت المقرر صرفها بمقتضى هذه المادة لتوزيعها على الموظفين الذين لا يتاح لهم الاشتراك في اجراءات كشف المخالفات وذلك بناء على تنسيق لجنة من الوزارة يعينها الوزير .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٨١) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :
ج - لتنفيذ أي حكم من احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيزرع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت »

هكذا من الاصلي

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

(انشاء مجلس التربية والتعليم)

ضمانا لاستقرار السياسة التربوية وتطورها ، واتساقاً مع فلسفة التربية والتعليم واهدافها العامة والخاصة المنصوص عليها في قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ ، واقتناعاً بوزارة التربية والتعليم بان السبيل الى ذلك هو اشراك المعنيين من الرسميين ذوي العلاقة مع الاشخاص ذوي الخبرة والرأي من القطاع الخاص في رسم السياسة التربوية والعمل على تطويرها ، تقتضي المصلحة اجراء التعديل المقترح على قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ .

الاسباب الموجبة

لاصدار القانون المعدل لقانون التربية والتعليم

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بقانون مؤقت

ان طبيعة المهام والمسؤوليات التي تضمنها القانون المعدل الجديد تطلب التنفيذ خلال العطلة الصيفية (حزيران ، تموز ، آب ١٩٦٩) والتي يكون فيها مجلس الامة الموقر في اجازته المقررة . ولم يكن من مصلحة التعليم تأجيل تنفيذ هذه المهام والمسؤوليات حتى موعد افتتاح دورة المجلس العادية التي بدأت في تشرين الاول ١٩٦٩ ، اي بعد موعد بدء العام الدراسي الحالي ١٩٧٠/٦٩ ، لذا اقتضت المصلحة اصدار هذا القانون المعدل بقانون مؤقت .

وفيما يلي بعض المهام والمسؤوليات المنوطة بها والتي انيطت بمجلس التربية والتعليم بموجب هذا القانون :-
١ (تقديم التواصي بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج الامتحانات العامة (الثانوية العامة والاعدادية العامة) والتي ستظهر خلال شهر تموز .
٢ (تقديم المشورة بشأن انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة ، والتي يجب ان يتم في عطلة الصيف القادم بالنسبة للعام الدراسي الجديد .
٣ (بتطبيق الخطة التربوية العشرية القادمة ، والتي تعمل وزارة التربية والتعليم على وضعها ، اهدافاً واسساً واضحة تصاغ بموجبها هذه الخطة . وتقتضي الضرورة ان تكون هذه الخطة جاهزة في وقت لا يتعدى الصيف القادم ، لاستكمال المفاوضات مع البنك الدولي لتحويل بعض مشاريع وزارة التربية والتعليم والتي بدأت في شهر نيسان من هذا العام (١٩٦٩) .
٤ (الموافقة على المناهج الدراسية المختلفة واهم هذه المناهج هي مشاريع مناهج المرحلة الثانوية الاكاديمية والمهنية التي تبقى البت فيها بحال عطلة الصيف لتتسنى للوزارة تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي وقها .

٥ (تسبب مشاريع أنظمة وتعليمات منبثقة عن القانون ، الى المراجع المختصة وهي مشاريع عاجلة ولمحة ينبغي اصدارها خلال العطلة الصيفية وقبل ابتداء العام الدراسي المقبل بغية توفير المناخ المناسب لتنظيم الدراسة والتعليم وفق هذه الأنظمة والتعليمات .
وبعبارة موجزة فإن تأخير اصدار هذا القانون حتى دورة مجلس الامة العادية يعني تأخير تنفيذ مشروعات وزارة التربية والتعليم اللازمة لتأمين تعليم المواطنين بالشكل المناسب مدة عام ونصف على الأقل .

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي بإضافة تعريف كلمة المجلس بعد تعريف كلمة الوزير كما يلي :

تعني كلمة المجلس : مجلس التربية والتعليم في الوزارة والمؤلف بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى الفصل الثامن من القانون الأصلي (المواد ٢٧ - ٥٤) ويستعاض عنه بما يلي :

الفصل الثامن - مجلس التربية والتعليم

المادة ٢٧ - يتألف المجلس من :

- ١ - وزير التربية والتعليم
- ٢ - رئيس الجامعة الأردنية
- ٣ - رئيس ديوان الموظفين
- ٤ - امين عام مجلس الاعمار
- ٥ - وكيل وزارة التربية والتعليم
- ٦ - ثلاثة مديرين من الوزارة من بين ذوي العلاقة في شؤون المناهج والتخطيط والإشراف على التعليم .
- ٧ - ممثل عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة
- ٨ - ممثل عن المؤسسات التعليمية الأهلية
- ٩ - خمسة من ذوي الخبرة والرأي للمهتمين بأمور التربية والتعليم من غير موظفي الوزارة .

هكذا منه الأصل

المادة ٢٨ - يعين مجلس الوزراء بتنصيب من الوزير اعضاء المجالس المذكورين في البنود ٦ - ٩ من المادة ٢٧ .

ويحق لمجلس الوزراء اعفاء هؤلاء الاعضاء من العضوية واستبدالهم باعضاء آخرين بتنصيب من الوزير .

المادة ٢٩ - تكون مدة العضوية للاعضاء في المجلس خمسة اعوام .

المادة ٣٠ - يشترط في كل عضو من الاعضاء المذكورين في البنود (٦-٩) من المادة (٢٧) ان يكون جامعيا .

المادة ٣١ - أ - ينتخب المجلس سنويا من بين اعضائه نائبا لرئيس بالاقتراع السري يقوم بمهام الرئيس عند غيابه .

ب - يعين الوزير للمجلس امينا لاسر متفرغا من بين كبار موظفي الوزارة تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة (٣٠) اعلاه يساعده عدد من الموظفين بالقدر الذي تتطلبه مهام المجلس ، ويحضر جميع جلسات المجلس دون ان يحق له التصويت ، ويتولى القيام بالمهام التي يكلفه بها المجلس ، ويكون ارتباطه برئيس المجلس .

المادة ٣٢ - يتكون النصاب القانوني للمجلس من اثني عشر عضو وتصدر قراراته بالاجماع او باغلبية عشرة اصوات على الاقل .

المادة ٣٣ - يناط بالمجلس المهام التالية :

أ - تقديم التوصيات الى الوزير بشأن تنفيذ السياسة التربوية في المملكة المنصوص عليها في الفصل الثاني من هذا القانون .

ب - تنسيق مشاريع تعديل قانون التربية والتعليم والانظمة والتعليمات المنبثقة عنه الى المراجع الرسمية المختصة بواسطة الوزير .

ج - دراسة مشروع موازنة الوزارة وتقديم التوصيات بشأنها الى الوزارة .

د - تقديم المشورة للوزير بشأن انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والمعاهد والمراكز الثقافية الحكومية والخاصة .

هـ - وضع الاسس العامة الواجب اتباعها في اخذ المناهج الدراسية .

و - الموافقة على المناهج الدراسية .

ز - الموافقة على اي تعديل او تغيير يقترح على المناهج الدراسية .

ح - وضع الاسس والشروط الواجب توافرها في الكتب المدرسية قبل تقريرها .

ط - الموافقة على الكتب المدرسية المقترحة .

ي - اقرار اي تعديل او تنقيح يقترح على الكتب المدرسية المقررة .

ك - تأليف لجان فرعية من المختصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الامور الفنية .

ل - تقديم التوصيات بشأن الاسس المتعلقة باقرار نتائج امتحاني (الشهادة الاعدادية العامة) و (شهادة الدراسة الثانوية العامة) من الوزارة .

م - اعطاء المشورة للوزير في اي امر من الامور التي يرى ضرورة لابتداء الرأي فيها .

المادة ٣٤ - تنفذ وزارة التربية والتعليم قرارات المجلس في حدود ما نصت عليه المادة (٣٣) من هذا القانون .

المناهج والكتب المدرسية

المادة ٣٥ - ينشأ في الوزارة قسم يسمى (قسم المناهج والكتب المدرسية) تكون مهمته ما يلي :

أ - تهئية الدراسات الفنية والبحوث العلمية ، والاشراف على التجارب التربوية ، والقيام بغيرها من الاعمال التي يكلفه بها المجلس والوزارة فيما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية ويستعين بمن شاء من اعضاء الهيئات التدريسية وموظفي الوزارة والموجهين التربويين والخبراء والمختصين .

ب - القيام بتنسيق اعمال اللجان الفرعية التي يشكلها المجلس ودراسة تقاريرها ونتائج اعمالها وتقديم مقترحاته بشأنها الى المجلس .

ج - الاتصال بالاقسام المختلفة في الوزارة ، والموجهين التربويين والاداريين ، ومعمري المدارس وباعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات التعليمية ، لتقديم مقترحاتهم بشأن المناهج والكتب المدرسية ، ودراسة هذه المقترحات وعرض نتائج هذه الدراسة على المجلس .

د - تزويد الوزارة بنتائج اعمال المجلس والقسم في جميع ما يختص بالمناهج والكتب المدرسية .

هـ - تنفيذ الاجراءات العملية التي تتعلق بتأليف الكتب المدرسية ، وطرح عطاياتها ، وطبعها ، وتسعيرها ، والاشراف على توزيعها او بيعها .

المادة ٣٦ - يتألف قسم المناهج والكتب المدرسية من :

أ - رئيس وعدد من الاعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب - ديوان له رئيس يتولى تصريف وتنظيم المكاتبات الخاصة بالقسم او بغيره من اقسام الوزارة ويرتبط بمدير التعليم الذي يتبعه القسم .

ج - مكتب للكتب المدرسية يرأسه احد اعضاء القسم ويتكون من العدد اللازم من الموظفين والمستخدمين ويختص بالتنفيذ والاجراءات العملية التي تتعلق بالكتب المدرسية المشار اليها في الفقرة (هـ) من المادة ٣٥ ويكون صلة الوصل بين القسم والموظفين والطابعين والناشرين .

مكتبة
الكتب
المدرسية

المادة ٣٧ - لا يجوز تغيير المناهج إلا بعد مضي ست سنوات دراسة على بدء تنفيذها ، غير أنه يجوز تعديلها خلال هذه المدة إذا رأى المجلس ضرورة لذلك .

المادة ٣٨ - لا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أو لأمين سره أو لرئيس قسم المناهج والكتب المدرسية أو لأعضائه القيام بتأليف الكتب المدرسية أو جمعها أو ترخيصها سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر .

المادة ٣٩ - يتبع في اختيار الكتب المدرسية طريقة المسابقة الحرة ، وفي الحالات الخاصة يلجأ إلى طريقة التكليف أو طريقة الاختيار من السوق الحرة أو طريقة الترجمة .

المادة ٤٠ - إذا تقرر تأليف كتاب وفق طريقة المسابقة الحرة يعلن القسم مرتين على الأقل في صيفيتين يوميتين محليتين عن حاجة الوزارة إلى تأليف ذلك الكتاب ، وفق الشروط التي يبينها المجلس .

المادة ٤١ - يقوم القسم بدراسة مشروعات الكتب مع اللجان الفرعية التي يؤلفها المجلس لهذه الغاية ويقدم نتيجة هذه الدراسات إلى المجلس .

المادة ٤٢ - إذا تقرر اتباع طريقة التكليف يطلب القسم بموافقة المجلس إلى شخص أو أكثر من المتخصصين ذوي الخبرة أعداد مشروع الكتاب المطلوب وفق المناهج المقرر والشروط التي تعين لهذه الغاية .

المادة ٤٣ - يتولى القسم ادخال أي تعديل أو تنقيح يقرره المجلس على أي كتاب مدرسي مقرر ويكون ذلك إما بتكليف مؤلفه أو غيره من المتخصصين .

المادة ٤٤ - لا يسمح لتدريس أي كتاب في المؤسسات التعليمية في المملكة إلا إذا وافق عليه المجلس وفق أحكام هذا القانون .

المادة ٤٥ - أ - في حالة تقرير كتاب مدرسي يصرف لمؤلفه مبلغ سبعة مائة وخمسين دينارا حدا أعلى وفق نظام خاص ويصبح هذا الكتاب ملكا للوزارة .

ب - يستثنى من أحكام الفقرة السابقة الكتب المدرسية المقررة بطريقة الاختيار من السوق الحرة .
ج - في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الأجنبية سواء بطريقة المسابقة الحرة أو بطريقة التكليف يقدر المجلس المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب ملكا للوزارة إلا إذا نصت شروط الاتفاقية مع المؤلفين أو الناشرين على خلاف ذلك ، وذلك بتسليم من المجلس وبموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٤٦ - أ - يشرف المؤلف الكتاب على طباعته وتدقيق ملازمه في الطبعة الأولى دون اجر ، وفي حالة تعدد قيامه بذلك يكلف المجلس شخصا آخر للإشراف على طباعته بمقابل اجرة تحسم من مكافأة المؤلف .

ب - أما في الطباعات التالية فتدفع مكافأة المؤلف الكتاب أو غيره ممن يكلفهم المجلس للإشراف على طباعته وتدقيقه .

المادة ٤٧ - إذا تقرر ترجمة كتاب ليكون كتابا مدرسيا ، يدفع إلى مترجمه اجرا بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٥) من هذا القانون .

المادة ٤٨ - أ - تدفع إلى أي شخص يكلفه المجلس بتعديل أو تنقيح أي كتاب مدرسي مقرر مكافأة تتناسب وما يبذله من جهد في هذا السبيل .

ب - تدفع مكافأة مناسبة لأعضاء اللجان الفرعية التي يؤلفها المجلس من المتخصصين لوضع مشروعات المناهج الدراسية ودراسة مشروعات الكتب المدرسية وغيرها من الأعمال الفنية .

المادة ٤٩ - يدفع إلى كل عضو من أعضاء المجلس وإلى أمين سر المجلس ورئيس قسم المناهج والكتب المدرسية وأعضاء القسم مكافأة مناسبة .

المادة ٥٠ - يصدر نظام خاص يحدد مقدار المكافآت والاجور الوارد ذكرها في هذا القانون .

المادة ٥١ - تطبع الكتب المدرسية المقررة وفق الأصول المرجعية .

المادة ٥٢ - أ - يحدد قسم المناهج مع الجهات الحكومية المختصة أسعار الكتب المدرسية المقررة التي تعرض للبيع على أساس سعر الكلفة وإضافة نسبة مئوية لا تتجاوز ١٥٪ .

ب - يعمم القسم قائمة بأسعار الكتب المدرسية على جميع المدارس والجهات المعنية .

المادة ٥٣ - توزع الكتب المدرسية المقررة مجانا على طلاب المرحلة الإلزامية في جميع المدارس الحكومية مرة واحدة في السنة ، وفيما عدا ذلك تباع بالأسعار المحددة .

المادة ٥٤ - تباع الكتب المدرسية المقررة لطلاب المرحلة الثانوية وفق تعليمات تضعها الوزارة .

هذا هو الأصل

- ٤ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ٦٩ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« فيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

بما ان افراد عشائر بدو الشمال قد أصبحوا اردنيين بعد ان اضيفت قراهم الى المملكة خلال سنة ١٩٣٠ بموجب اتفاقية تعديل الحدود ويتمتعون بكافة حقوق المواطنين وقراهم ضمن الحدود الاردنية وهم حق الترشيح والانتخاب في المجلس النيابي ويدفعون الضرائب والرسوم المترتبة على المواطن الاردني فقد وضع هذا التعديل ليتمكن منحهم جوازات سفر اردنية كالمواطنين الاردنيين .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل حسبها عدلت بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ باضافة الفقرة (٩) التالية الى آخرها :
٢ - جميع افراد عشائر بدو الشمال الواردة في الفقرة (٥) من المادة ٢٥ من قانون الانتخاب

المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذين كانوا يقيمون اقامة فعلية في الاراضي التي ضمت الى المملكة سنة ١٩٣٠ .

- ٥ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

في نهاية عام ١٩٦٧ وخلال عام ١٩٦٨ صدرت القوانين التالية والتي بموجبها انفي منصب القائد العام ونائب القائد العام ورئيس هيئة الاركان وممي رئيسا لاركان الجيش على اثر التغييرات التي حصلت بالقيادة العامة في اواخر عام ١٩٦٧ وهذه القوانين هي :-

- ١ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ .
 - ٢ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ .
 - ٣ - القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ .
- وتاريخ ٩٦٩/٦/٣٠ حدثت تغييرات جديدة اعيد بموجبها منصب القائد العام ورئيس هيئة الاركان والذي منصب رئيس اركان الجيش العربي ونائب رئيس اركان الجيش العربي مما حدا بالجهات

الاسباب الموجبة

كانت المحاكم تقبل دعاوى الخزينة التي يقيمها النائب العام بمبالغ تزيد على الف دينار دون ان يتلقى طلبا من وزير المالية او مجلس الوزراء استنادا لنص المادة (٣) من قانون دعاوى الحكومة الذي جاء مطلقا .

وحيث ان قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٢٥) تاريخ ١٧/١٠/٦٨ قد اوجب لقبول دعوى الخزينة من النائب العام ان يكون النائب العام قد تلقى طلبا من مجلس الوزراء بخوله فيه حق اقامة الدعوى اذا زادت قيمة المدعى به عن الف دينار ومن وزير المالية اذا كانت اقل من ذلك .

وهذا التفسير يجعل جميع دعاوى الخزينة المقامة قبلا وحسب الاجتهاد السابق عرضة للرد من قبل المحاكم ، وتحمل الخزينة الرسوم والتفقات واجور المحاماة حتى لو كانت دعوى الخزينة راجعة ، ومنجها لهذه النتيجة ، قد روي تعديل قانون دعاوى الحكومة بحيث تصبح بموجبها الدعوى المقامة قبل نفاذه صحيحة ولو لم تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٩) من قانون دعاوى الحكومة بحسب التفسير المشار اليه اعلاه .

وروي ايضا تحديد مدة لكل من المستشار الحقوقي في وزارة المالية واللجنة وذلك للاسراع في ابداء الرأي .

وكذلك روي اي تكون الصلاحيات المنصوص عليها في المادة المشار اليها اعلاه شاملة لكل المبالغ مهما كانت قيمتها ، وذلك لكي لا يشغل مجلس الوزراء بمثل هذه الامور التي هي قانونية بحتة .

المعنية الى اصدار القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٩ والذي بموجبه تم الغاء القوانين الثلاثة المشار اليها اعلاه واعادة العمل بقانون خدمة الضباط كما كان قبل التعديل .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى القوانين التالية :-

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ .

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ .

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ .

ويعود العمل بالقانون الاصيل كما كان قبل التعديل .

- ٦ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ٦٩ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون دعاوى الحكومة رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-

« وفق الاجراءات المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون » .

المادة ٣ - تعدل المادة التاسعة من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

(أ) - جميع الخلافات التي تنشأ بين الحكومة وبين اي كان ويتعلق حلها برفع الاوراق المتعلقة بها من الجهة المختصة الى وزير المالية الذي عليه اخالتها الى المستشار الحقوقي في وزارة المالية او من يقوم مقامه ليتولى دراستها وايداء رأيه فيها بتقرير يرفعه الى الوزير خلال اسبوعين من تاريخ ورودها اليه)

٢ - باضافة الفقرة (هـ) التالية الى آخرها :

هـ - تقدم اللجنة توصيها خلال اسبوعين من تاريخ ورود طلب الوزير الى رئيسها .
المادة ٤ - تعتبر جميع الدعاوى التي اقامها النائب العام قبل نفاذ هذا القانون صحيحة وكأنها اقيمت بموجب احكامه .

- ٧ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ٦٩ قانون القوات المسلحة الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

في عام ١٩٦٦ صدر قانون الجيش العربي رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ والذي بموجبه استبدل اسم القوات المسلحة الاردنية باسم الجيش العربي ، وعلى ضوء التغييرات التي حصلت في القيادة العامة بتاريخ ٩٦٩/٦/٣٠ اغيدت تسمية الجيش العربي بالقوات المسلحة الاردنية واستبدلت عبارة رئاسة اركان الجيش العربي بعبارة القوات المسلحة الاردنية ،

لكل ما تقدم ولما كانت هناك قوانين وانظمة مختلفة متعلقة بالقوات المسلحة اليعني منها يسمى بقانون الجيش العربي والآخر بالقوات المسلحة فقد رفعت وزارة الدفاع الى دولة رئيس الوزراء تشريعا يسمي هذه القوات بالقوات المسلحة الاردنية مع استبدال عبارتي (الجيش العربي) و (رئاسة اركان الجيش العربي) جوهيا وردتا في القوانين والانظمة السابقة بعبارة (القوات المسلحة الاردنية) و (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٩ قانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارتي (الجيش العربي) و (رئاسة اركان الجيش العربي) جوهيا وردتا في القوانين والانظمة السابقة بعبارة (القوات المسلحة الاردنية) و (القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية) .

المادة ٣ - يلغى قانون الجيش العربي رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٨ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة . هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر »

الاسباب الموجبة

اقتضت سياسة الترفير وشدا لاجرم في الظروف الحاضرة الحد من النفقات ما يمكن . كما تبين من ان التشريع المعمول به كثيرا ما تشير الى مشغل وظيفة

يعتبر لتمثيل الحكومة امام جهات رسمية اخرى الامر الذي نجم عنه وجوب انتداب الموظف الواحد لجهات عديدة مما لا يترك لهذا الموظف المجال الكافي للتفرغ لاعماله الاساسية ،

وعليه فقد وضع هذا التعديل لحرمان الوزراء والموظفين من الاستفادة ماديا من اي عمل يقومون به من نطاق واجباتهم الرسمية الاساسية وكذلك ليتمكن مجلس الوزراء من انتداب اي شخص آخر للقيام بمثل تلك المهام عندما يقتضي الامر ذلك .

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية برقم (٨) ويعاد ترقيم المادة (٨) برقم (٩) -

المادة ٨ :-

أ - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق لا يتقاضى رئيس الوزراء او اي من الوزراء او من هم في مرتبتهم ممن يتقاضون بدل تمثيل اية العا بان تعويض او اجر او مكافأة عن اية اعمال يقومون بها مما يدخل ضمن نطاق الواجبات المناطة بهم بموجب اي تشريع . اما اذا انتدب احدهم للقيام بأي عمل آخر فتعتبر الاعايب او التعويض او الاجر او المكافأة المحبذة لهم ايرادا للخزينة ويعطون بقرار من مجلس

هذه المادة

الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الأعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يجل محله .

ب - حيثما وردت الاشارة في اي تشريع سابق الى نائب رئيس او وكيل وزارة او امين عام او مدير عام او مدير اي مجلس او دائرة او سلطة او مؤسسة او هيئة فيما يتعلق بانتداب اي منهم لتمثيل الحكومة امام اي مجلس او لجنة او هيئة اخرى ، يحق لمجلس الوزراء ان يتتدب اي شخص آخر لتلك الغاية .

ج - على الرغم مما جاء في اي تشريع سابق بشأن مقدار وكيفية صرف الاتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر المحدد للممثلين او المندوبين المشار اليهم في الفقرة السابقة تعتبر هذه الاتعاب او المكافأة او التعويض او الاجر ايرادا للخرينة ويعطى الممثل المذكور في التشريع او الشخص المنتخب عنه بمقتضى الفقرة السابقة بقرار مسن مجلس الوزراء مكافأة لا تزيد على الحد الاعلى المقرر في المادة ١١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي نظام آخر يعدله او يجل محله .

- ٩ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ٦٩ قانون معدل لقانون التربية والتعليم ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالطبعة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر :

الاسباب الموجبه

لتعديل قانون التربية والتعليم

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

و الغاء امتحان الشهادة الاعدادية »

نظراً لضرورة التخطيط التربوي الصحيح ولارساء التربية والتعليم على اساس تربوية صحيحة فان وزارة التربية والتعليم رأت الاستعجال في استصدار القانون المؤقت ، وذلك كي تتمكن من اعداد الخطة العشرية للتربية والتعليم التي على اساسها تقدمت الوزارة بطلب قرض تمويل من البنك الدولي واستقدمت شركة امريكية استشارية لدراسة المشاريع الانمائية التربوية التي قدمت للبنك الدولي .

بني الغناء الشهادة الاعدادية على الاعتبارات التربوية التالية :

١ - ان جميع الدول المتقدمة تربوياً والتي كانت تبني نظام الامتحانات العامة لم تعد تستعمل هذه الامتحانات الا في نهاية المرحلة الثانوية .

٢ - ان الامتحانات العامة ، وخصوصاً اذا كانت مقتصرة على امتحانات التحصيل ، ليست اداة دقيقة نحولنا ان نقول عن طالب انه يستحق التعليم الثانوي وعن آخر انه لا يستحق ذلك .

٣ - ان الامتحانات العامة ، وخصوصاً لطالب تراوح اعمارهم ما بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة ، تسبب لبعض الطلاب الاضطراب والتوتر النفسي مما ينتج عنه رسوب بعض من عرف عنهم التفوق في مدرستهم .

٤ - هناك ما يسميه المربون بالحالات الهامشية في الامتحانات العامة (على الحقة) فن قال ان الطالب الذي يحصل على علامة (٤٩) لا يستحق التعليم الثانوي ومن يحصل على علامة (٥٠) يستحق التعليم الثانوي ؟ وهذه الحالات الهامشية عديدة .

٥ - هناك عدد لا يستهان به من الطلاب الذين لا يظهر تفوقهم وامتيازهم في سن مبكرة اذ يوجد عدد من الطلاب الذين لو اتيح لهم اكمال دراستهم بعد نهاية المرحلة الاعدادية لظهروا تفوقا وابداً لم يظهر منهم من قبل ذلك .

٦ - ان الجو العام الذي يستمر فيه الامتحان وما يصاحبه من اجرامات مستعجلة لتصحيح الاوراق واخراج النتائج واعلاؤها وتشغيل الاعداد الكبيرة من المعلمين والموظفين خلال اجازاتهم الصيفية كل ذلك لا يجعل ما يستخلص من نتائج هذه الامتحانات موضع الثقة والاعتماد والكمالين .

٧ - يقول الذين يوجهون للامتحانات العامة التي هدفها بتر الطلاب وليس تصنيفهم ، يقولون يجب ان يكون الطالب هو العنصر الاخير الذي يحاسب لانه ان رسب فهو ضحية عدة عناصر معروفة في العملية التربوية مثل المعلم والمنهاج والكتاب المدرسي والوسائل التعليمية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليه .

٨ - وزارة التربية تعتقد ان الفرد الذي يتاح له اي نوع من التعليم بعد المرحلة الاعدادية ، يؤدي دوره في المجتمع بصورة افضل مما لو اوقف تعليمه عند نهاية المرحلة الاعدادية .

الاسباب الموجبه

لاصدار القانون الملغى لقانون

التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ بقانون مؤقت

كان من موجبات استصدار القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ الملغى لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩ فيما يتعلق بالغاء امتحان الشهادة الاعدادية العامة ما يلي :

اولاً - افساح المجال امام مختلف اجهزة وزارة التربية والتعليم لاعداد الترتيبات الضرورية لاسنة الدراسية الحالية الناتجة عن السماح بعودة الراسيين في امتحان الشهادة الاعدادية في مدارس الحكومة الى مدارسهم وقدم هنا عندما كان المجلس النيابي لمقرر في اجازته العادية .

ثانياً - وضع الطلاب والمعلمين رسمياً وعلمياً في جو تربوي صحيح منذ بدء السنة الدراسية ، فقد كان طلبة الصف الثالث الاعدادي في ظل امتحان الشهادة الاعدادية العامة يدرسون فقط لاجل النجاح في الامتحان العام . وقد ادى ذلك الى اهمال النواحي الاخرى العملية التربوية ، اما بعد الالغاء فان وزارة التربية والتعليم تعتقد بان الجو الدراسي سيتغير ايجاباً بما في ذلك طبيعة العلاقة بين الطالب والمعلم .

ثالثاً - شعرت وزارة التربية ان خطورة الغاء الشهادة الاعدادية لا بد وان يتبعه تفكير في الخطوات التربوية البديلة . والتفكير في البديل لا بد وان يشرع في وضعه ابتداء من السنة الدراسية باسرع وقت ممكن .

هذه
خطة
الاصح

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ قانون تعديل قانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تعديل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل بالغاء العبارة التالية التي وردت فيها :

« تعني عبارة الشهادة الاعدادية الشهادة التي تمنحها الوزارة في نهاية التعليم الازمائي » .

المادة ٣ - تُلغى المادة (١٨) من القانون الاصيل وما طرأ عليها من تعديلات ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٤ - تعدل المادة (٣٣) من الفصل الثامن بصيغته الواردة في القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ بشطب ما جاء في الفقرة (ل) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ل - تقديم التواصي بشأن الانس المتعلقة باقرار نتائج امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة الى الوزارة) .

المادة ٥ - تُلغى المادة (٥٥) من القانون الاصيل وما طرأ عليها من تعديل ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة ٥٧ من القانون الاصيل وما طرأ عليها من تعديل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٥٧ -

تستوفى رسوم امتحان (شهادة الدراسة الثانوية العامة) الذي تجريه الوزارة بمقتضى نظام خاص تعين فيه مقدار الرسوم وطريقة تحصيلها واجور العاملين في الامتحان وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .

المادة ٧ - تعديل المادة (٥٨) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ بالاستعاضة عن كلمة (امتحائي) بكلمة (امتحان) وشطب عبارة (الشهادة الاعدادية العامة و) الواردة في الفقرة (ب) منها .

- ١٠ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ٦٩ قانون تعديل لقانون القوات المسلحة الاردنية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت »

الاسباب الموجبة

يقوم بعض افراد الجيش ممن تنتهي مدة خدمتهم على ضوء العتود التي يوقعون عليها عند التحاقهم بالخدمة بتقديم استقالاتهم .

والنظر للاوضاع الراهنة وحاجة الجيش للماسة لقوة البشرية والحيولة دون تقديم بعض الافراد الذين ينهون مدة خدمتهم باستقالاتهم من الخدمة مما قد يؤدي الى زيادة للتقصير في مواجد الوحدات العسكرية ولعدم وجود نص بقانون

القوات المسلحة رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ يعالج هذه النواحي ويحدد من استقالات الافراد ، فقد وضع تعديل القانون المشار اليه بالصيغة المرفقة ليستطيع القائد العام في حالات معينة ابقاء اي فرد في الخدمة للخدمة التي يراها مناسبة وبدون توقيعه على عقد جديد لتجديد خدمته .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩

قانون تعديل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تعديل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل وذلك باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها :

هـ - للقائد العام في حالات الضرورة تمديد عهدة ضابط الصف او الفرد عند انتهاء خدمته للخدمة التي يراها مناسبة وبدون توقيعه على عقد تجديد خدمته .

- ١١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ٦٩ قانون مؤقت تعديل لقانون الامن العام ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق المجلس عليه وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت »

الاسباب الموجبة

لقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٩

القانون المؤقت المعدل لقانون الامن العام

لدى دراسة جهاز الامن العام تبين ما يلي :-

١ - ان هناك تطوراً ظهر في المجتمع الاردني نشأ عن اسباب كثيرة اهمها ازدياد عدد سكان المدن كما ان هناك ارتفاعاً مطرداً في المستوى الثقافي للسكان وكذلك فان هناك ازدياداً واسعاً في استعمال وسائل النقل الآلية كالسيارات على اختلاف انواعها وقد نشأ عن ذلك كله تطور في نوعية الواجبات المفاه على الامن العام ورافق ذلك بشكل طبيعي ايضاً تطور في نوعية المجرمين وظهور فئات من مجترفي الاجرام رافقت التطور في مستوى المجتمع الثقافي والسكاني والاقتصادي .

٢ - ان لدى المواطنين عزوف عن الالتحاق بالخدمة في سلك الامن العام لانخفاض رواتبهم بالنسبة لرواتب الموظفين في الوقت الحاضر ولعدم خضوعهم لقانون التقاعد .

ولما كان رجال الامن العام هم الضورة التي تمثل السلطة التنفيذية امام المواطنين فقد قصد من هذا التعديل جعلهم في المستوى الثقافي المطلوب ولتكنيتهم من ملاحقة التطور وجعلهم بمستوى يشهد حاجات المجتمع وحاجات الامن العام ، واعطاء المواطن الثقة بكفاءة جهاز الامن .

وقد ترتب على ذلك تطعيم جهاز الامن العام بفترة منتقاة من الافراد يمكنها تغطية الحاجات التي تنشأ عن تطور اعمال الامن العام وحاجاته وبالتدرج

هذه هي الاصل

خصوصاً في المدن الكبيرة . وجعل هذه الفئة بوضع يمكنها من الانصراف الكامل لعملها وتكريس نفسها للعمل المستمر في الامن العام لتوفر ما يساعد على ذلك من حيث خضوعهم لقانون التقاعد العسكري منذ التحاقهم . واعطاهم الشعور بالمساواة مع اقرانهم من الموظفين ممن يحملون نفس الكفاءة ورفع مستوى معيشتهم .

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٩ قانون مؤقت معدل لقانون الامن العام

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ١٢٧ من الدستور
المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات .
واحد ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة ٣ / ١ من قانون الامن العام باضافة الفقرة الرابعة التالية اليها :-

٤ - عدد من ضباط الصف والشرطيين المعيّنين بالدرجة العاشرة والتاسعة والثامنة والسابعة وفق سلم رواتب موظفي الصف الثاني من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ شريطة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها ، على ان يتمتعوا بالحقوق التقاعدية وفق قانون التقاعد العسكري وان يخضعوا لاحكام قوانين القسوات المسلحة السارية . وتعديلاتها من حيث الحقوق والواجبات والمحظورات والرتب العسكرية والرواتب والتجديد والتعيين والتصنيف والترقيع والنقل والافراجات والضبط والربط العسكري والمحاكمة والاستقالة وانهاء الخدمة والمسؤولية عن الاموال العامة التي في عهدهم او التي تقع في حوزتهم .

السيد الرئيس :

٧ - قرار اللجنة الادارية رقم ١

والان يتفضل مقرر اللجنة الادارية السيد محمد الحاج عبدالله الى المنصة لتلاوة المقررات .

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩ برئاسة عطوفة السيد وحيد العوران رئيس اللجنة وحضور السادة الاعضاء والمقرر - محمد الحاج عبد الله - عبد الوهاب الطروانه - سعود القاضي - محمد طاهر الكيلاني - محمد المنور الحديدي - الحاج عاطي ابو العز .

ونظرت في الشكاوى والاوراق المحالة عليها وقررت ما يلي :-

١ - الشكاوى رقم (١) المقدمة من موظفي شعبة مشروع قناة الغور الشرقية والمتضمنة صرف علاوة الحرب لهم اسوة بزملائهم توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء لانظر فيها نظرا لظروف القاسية التي تصادفهم اثناء قيامهم باعمالهم الرسمية واعلام المجلس بالنتيجة .

٢ - الشكاوى رقم (٢) المقدمة من المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية والمتضمنة تعديل درجاتهم توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى لدولة رئيس الوزراء لانظر بانصافهم تعديل درجاتهم بحسب مؤهلاتهم العلمية التي حصلوا كل حسب اختصاصه واعلام المجلس بالنتيجة .

٣ - الشكاوى رقم (٣) المقدمة من الشيخ سالم القاضل واولاده وعشيرة الخليله بني حسن الزرقاء والمتضمنة استيلاء الحكومة على بعض اراضيهم توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء لانظر لمن يلزم لوضع الحل اللازم المنصف واعلام المجلس بالنتيجة .

٤ - الشكاوى رقم (٤) المقدمة من السيد فالح علي القلاف ورققاء والمتضمنة صدور قرارات عن قاضي املاك الدولة بيهدم بيوتهم المقامة على اراضي اميريه توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى لمعالي وزير المالية الاراضي والمساحة لانظر فيها ورفع الحيف عن مشغلي تلك الاراضي بتسجيلها عليهم بيدل المثل وبالسعر المقرر ان لم يكن هناك من مانع مشروع يحول دون ذلك واعلام المجلس بالنتيجة .

٥ - الشكاوى رقم (٥) المقدمة من السيد مصلح محمود قررت اللجنة حفظ الشكاوى .

٦ - الشكاوى رقم (٦) المقدمة من جياة وزارة المالية والمتضمنة مطالبتهم بحقوقهم التقاعدية اسوة بموظفي الدولة توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لمعالي وزير المالية للعمل على انصافهم اسوة بغيرهم وحرصا على مستقبلهم ومستقبل اولادهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٧ - الشكاوى رقم (٧) المقدمة من الدكتور حسن خريس ورققاء توصي اللجنة المجلس الكريم بتلاوتها في المجلس بالجلسة السرية المقرر عقدها نظرا لاهميتها .

٨ - الشكاوى رقم (٨) المقدمة من السيد محمد مزهر ورققاء والمتضمنة طلب الافراج عنهم ولما كانت هذه القضية تتعلق مباشرة في موضوع امن

البلاد وسلامته ولما كانت محصورة احكامها بمجالس امن الدولة وقد صدرت تلك الاحكام وتحددت والاحكامات العديدة فيها توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء لانظر بما يراه مناسبا على ضوء المصلحة العامة واعلام المجلس بالنتيجة .

٩ - الشكاوى رقم (٩) المقدمة من السيد داود محمود الكردي والمتضمنة بشأن بطاقة اعاشة توصي اللجنة المجلس الكريم بسؤال اللجنة العليا عن ذلك .

١٠ - الشكاوى رقم (١٢) المقدمة من جنود الحسين افراد الجيش والامن العام والمتضمنة اعادة تقاعد عائلته الجندي توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لدولة رئيس الوزراء مع التوصية بانصافهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١١ - الشكاوى رقم (١٣) المقدمة من السيد محمد عبد الرحمن سعيد القاضي والمتضمنة التهمة الموجهة اليه مع اخيه توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها لمعالي وزير الداخلية لتكرم بالنظر فيها واشعار المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

الاستاذ جمو نائب عمان :

نريد وعلمنا من دولة الرئيس بالنسبة لشكاوى

١ - ٢ - ٣ -

السيد رئيس الوزراء :

نحن موقفون على احالتها الى الحكومة .

هذه هي الاصل

السيد الروسان نائب اربد :

عطوفة الرئيس

بالنسبة للشكوى رقم ٦ المقدمة من جبهة وزارة المالية الذي يطبق على الاخوة الذين يعملون في دوائر اخرى مثلهم في ذلك مثل هؤلاء الذين يعتبرون جزءا من مجتمعنا واثني اومن باننا اذا اردنا ان نبني مجتمعا سليما فاول لبنة من لبنات هذا المجتمع ان يشعر المواطن باستقرار وامان في معيشته هذا بالإضافة الى تأمين اولاده وعائلته ولقد مضى على خدمة الاخوة، بعض الاخوة اكثر من خمسة وعشرين عاما والبعض منهم يتراوح بين العشر والعشرين عاما واصبح لهم الحق بسان يؤمن مستقبلهم ولكن نظام الخدمة المدنية والقوانين وبكل اسف لاتساعد على ذلك فطلبهم طلب عادل ، يطلبون اسوة ببقية الاخوان الموظفين اما التصنيف هذا شيء اسامي والتصنيف يضمن التقاعد ، هذا ان كان هنالك مستجيلا ولا يوجد مستحيل في القوانين لان القوانين يضعها المجلس الكريم فبالامكان اذا وجد بعض العطف من الحكومة الموقرة على مثل هؤلاء الشباب فاننا واثق بانه بالاستطاعة تعديل القانون وضمان حق هؤلاء .

السيد الرئيس :

اعتقد ان المجلس الكريم يؤيد اقتراحك وارجو من دولة الرئيس ان يعمل على انصافهم .

السيد الروسان نائب اربد :

وللذلك وعد من الحكومة وتكرمت مشكورة بان تفي بهذا الالتزام فلها الشكر نيابة عن هؤلاء الشباب وان كان هنالك وجهة نظر اخرى نرجو

احالة الموضوع على اللجنة القانونية والمالية لوضع صيغة تفرض من الحكومة .

السيد الرئيس :

اعتقد ان الحكومة ستعمل شيئا بهذا الموضوع .

السيد الروسان نائب اربد :

ونحب ان نسمع كلمة من دولة الرئيس بهذا الموضوع ومن معالي وزير المالية .

دولة رئيس الوزراء :

باديء ذي بدء ارجو احالة ذلك على معالي وزير المالية لاعطاء جواب وبعد الجواب ننتظر فيماذا سيقدر .

السيد الرئيس :

ارجو من دولتكم مساعدتهم .

دولة رئيس الوزراء :

ان شاء الله .

« تصديق »

السيد ابو الغز نائب معان :

اننا ارى العجز القائم في وزارة المواصلات المحترمة ، يوجد فنيون بوزارة المواصلات يتقاضون رواتب ضعيفة .

السيد الرئيس :

ليس الآن .

السيد الرئيس :

البند السابع ما رأي دولة الرئيس .

دولة السيد رئيس الوزراء :

اذا قررتم اليوم عقد جلسة ويبلغ الاخوان اعتقد اننا نحن في الاسبوع الآتي جاهزون لعقد جلسة سرية .

السيد الرئيس :

ان شاء الله ، بارك الله فيكم .

والآن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

٨ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ١

السيد الرئيس :

ليفضل مقرر اللجنة السيد محمود الروسان الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

السيد المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٠ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقموني وحضور السادة اصحاب المعالي والمطوفة والفضيلة المقرر : محمود الروسان - والاعضاء - وحيد العوران - صديقي الجمبري - يوسف العظم - الشيخ عبد الباقي جموي - بشارة غصيب - عمران المايطة - عاطي ابو الغز - نعيم التل .

ونظرت في المواضيع التالية الحالة عليها وهي :
أ - مذكرة مجلس العموم البريطاني حول مشكلتي العبودية واضطهاد الشعوب البدائية .

ب - بيان اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي .

ج - مذكرة دولة وزير الخارجية بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في نيودلهي .

د - مذكرة سيادة رئيس مجلس الامة في الجمهورية العربية المتحدة بموضوع تدابير القمع الجبايحي التي تطبقها اسرائيل في المناطق المحتلة .

هـ - وبعد البحث والمداولة رأت اللجنة ما يلي حول هذه المواضيع :-

أ - ان لجنة الشؤون الخارجية وبعد اطلاعيها على كتاب رئيس مجموعة الاحزاب ضد العبودية واضطهاد الشعوب والمتعلق بالعمل على تشكيل لجنة من اعضاء مجلس النواب الاردني تعمل على تحقيق تلك الروح التي ابرزها الكتاب المشار اليه وتأييدها في اوساط الامم المتحدة عن طريق ممثل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية توصي بان يعتبر مجلسكم الكريم لجنة الشؤون الخارجية هي اللجنة المنتخبة لتابعة هذا الموضوع وما يمثله من مواضيع اخرى في مختلف الاوساط . كما توصي ان يوجه كتاب الى رئيس مجموعة الاحزاب لتأييد هذه الروح والتأكيد على ان الشعب العربي الفلسطيني يقاسي اشد انواع العبودية والاضطهاد والتعذيب بكل انواعها من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

ب - اطاعت اللجنة على بيان اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي المورخ في ١٩٦٩/٨/٢٣

هذه هي الاصل

وثيقة رقم ٤٨ حول الشرق الاوسط، وهي ترى ان هذه الوثيقة فيها اعتراف خطير بحق اليهود الفاصيين والصهيونية العالمية في اقامة دولة اسرائيل في قلب الوطن العربي (فلسطين) وهي اذ تستنكر مثل هذا الموقف لترفض بشدة هذه التواصي المتحيزه لاسرائيل المنتصبة للاراضي العريية ومطامعها التوسعية في العالم العربي وان الامة العربية في هذه الظروف الخطيرة، ليست في موقف يتقبل منه نصيح المغرضين بعد ان كشفت حقائق النوايا السيئة التي تخبئها مثل هذه التواصي.

ج - ان لجنة الشؤون الخارجية وبعد اطلاعها على كتاب دولة وزير الخارجية رقم س ٦٣٧٢/٢٠٥٣/٢٢ تاريخ ١٩٦٩/١٢/٨ ومرقاته نسخة كتاب سعادة القائم بالاعمال الاردني في نيودلهي حول المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في نيودلهي بين ١٩٦٩/١٠/٢٩ لغاية ١٩٦٩/١١/٧ وكذلك على الكلمتين اللتين القاهما سعادة السيد عبد الطيف الكاظمي رئيس البرلمان الكويتي على الكلمتين الجامعتين اللتين تعبران عن حقيقة الموقف العربي من القضية الفلسطينية بشكل عام ومن القدس والمقاومة العريية المشروعه بشكل خاص وان يستنكر مجلسكم الكريم بشدة ما ورد في الخطاب الافتتاحي الذي القاه سكرتير عام المؤتمر المذكور وهو رئيس وفد سويسرا الذي كشف بكل وضوح عن اتجاهاته المعادية للحق العربي والإشارة لاسرائيل بكلمة (حكومة القدس) ونعت الفدائيين (بالعصابات المخربة).

د - اطلعت لجنة الشؤون الخارجية على المذكرة الواردة من سيادة رئيس الشعبة البرلماني للجمهورية العربية المتحدة حول تباير الفقع التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة والموجهة

كما يتضح لبرلمانات العالم لاطلاعه على الجرائم الوحشية التي يرتكبها الغاصب الدخيل ضد شعبنا العربي الفلسطيني والشعوب العربية في الاراضي العربية المحتلة ومع المشاركة بتأييد ما ورد في هذه الوثيقة من استنكار للاعمال البربرية من جانب العدو، نرى وبالتعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية اتخاذ كل الخطوات الممكنة واللازمة لنقل هذه الحقائق للعالم اجمع.

لقد ابدى معالي السيد بشارة غصيب عضو لجنة الشؤون الخارجية اثناء انعقادها رأياً حول موضوع الوثيقة الجديدة التي سترفع الى القاتيكسان خلال الاشهر القليلة القادمة والمتضمنة بحث العلاقة بين المسيحيين الكاثوليك واسرائيل والتي تعترف باهمية اسرائيل للشعب اليهودي كما انها تدعو الى محاولة تفهم الامة الدينية للرابطة القائمة بين اليهود ودولة اسرائيل.

وان معاليه يرى ان يرق مجلس النواب الاردني الى رؤساء الدين الكاثوليك العرب في البلاد العربية ويقفوا ضده هذه المحاولات المشبوهة واتخاذ الاجراءات التي تحول دون ذلك، وتوصي اللجنة مجلسكم الكريم بالاختار بهذا الرأي.

واللجنة اذ ترفع هذه التواصي لمجلسكم الكريم لترجو الموافقة عليها.

لجنة الشؤون الخارجية

السيد القضاة نائب عجلون:

القرار في الواقع مفهومه يشتمل على الاستنكار الا ان اللجنة الكريمة لم توصي بشيء هل تقترح ان يرسل هذا الاستنكار الى قداسة البابا عن طريق برقية او عن طريق أي شيء آخر.

السيد الرئيس:

برقيه.

السيد المقرر:

طبعاً هذا يعود الى المجلس الكريم فهناك اقتراح آخر في القرار.

الاستاذ جمو نائب عمان:

الوثيقة.

السيد القضاة نائب عجلون:

كان يجب ان يرفع هذا.

السيد الرئيس:

الآن المجلس موافق على ارسال برقية لمجمع الكنائس.

السيد العوران نائب الطفيلة:

تكمل القرار.

السيد الرئيس:

خلص.

الاستاذ جمو نائب عمان:

لا في هناك شيء أخطر من هذا.

السيد الرئيس:

موضوع، موضوع، الموضوع ارسال برقيه.

السيد المقرر:

هل تودون سماع؟

الدكتور الزماوي نائب رام الله:

لي تعليق على البند ج -

السيد الرئيس:

تفضل.

الدكتور الزماوي نائب رام الله:

الواقع انني ارى ان هذا الموضوع حساس جداً ويتعلق بقضايا مصيرية بالنسبة للاردن والامة العربية ولانه يتناول قضية القدس ومشكلة فلسطين وموضوع العمل القضائي، فاذا اكتفى مجلس النواب باستنكاره وبقي الاستنكار بين جدران المجلس فانه لا يحقق الغاية المرجوة من هذا القرار وبما ان هذا القرار قد ورد في تقرير السكرتير العام وبحث في المؤتمر ووزع على جميع برلمانات العالم لذلك اقترح ان يعاد الى وضع رد على الافتراءات الواردة في هذا التقرير وارسالها الى السكرتير العام والطلب منه ان يوزعها على جميع البرلمانات المشتركة في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فاننا كان الاردن غائباً عن هذا المؤتمر المهم كما غاب في السابق عن مؤتمر آخر سنة ١٩٦٨ في ليا يجب ان نضع سياسة لحضور هذه المؤتمرات فاني اعتقد ان حضور هذه المؤتمرات له فوائد كبيرة جداً لانه هو الطريق المثلى للافتتاح على العالم الخارجي ونحن بحاجة للاتصال بهؤلاء الناس الذين يصفون السياسات في مختلف دول العالم، اني اعتقد ان عدم المشاركة في المؤتمرات كانت نتيجة لعدم انعقاد المجلس وترك الامر للاجتهادات ولذلك ارى ان يوحى المجلس باتباع سياسة وجوب حضور هذه المؤتمرات اما في الحالات التي يقرر فيها الاتحاد البرلماني العربي عدم الحضور يقرر المسؤولون على ضوء القرار الذي يتخذه الاتحاد البرلماني العربي.

هذا هو الأصل

السيد الرئيس :

الفت نظر معالي النائب المحترم ان احدى الشقيقات العربيات قد ذهبت الى المؤتمر وانسحبت منه فلو ذهبنا لانسحبنا ايضا .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

وانا اريد في رأينا ان نؤيد الخطوة التي قامت بها الشقيقة العربية بانسحابها لانها سجلت موقفا . اما نحن معنيون اولا فيجب ان نسجل موقفا .

السيد الرئيس :

لو ذهبنا كنا انسحبنا .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

ما يهمش ، لكن في هذا تسجيل موقف .

السيد القضاة نائب عجلون :

مع تأييدي لاقتراح معالي الزميل الكريم الان اريد ان ابدي ملاحظات اخرى واصل بالنتيجة الى اقتراح آخر .

معروف عن حكومة سويسرا انها حكومة حيادية او تلزم الحياد حسب تاريخها الطويل .

السيد الرئيس :

اسمياً فقط . وليس عملاً .

السيد القضاة نائب عجلون :

الا انه مع الاسف الشديد يلاحظ مجلسكم الكريم بأنها خرجت عن هذه الروح وهذه السياسة فالتدحرجات المناضلين الذين في زيورخ رغم ان القانون الدولي يسمح لهم بملاحقة المختلئين حيناً كانوا . النقطة الثانية ، ان الامين العام وهو موظف سويسري وهو مسؤول سويسري وفي مجلس الامة

السويسري ايضاً خرج عن هذه الروح والتزم تأييد اسرائيل ، ولهذا وبالإضافة الى المذكرة التي اقترحها معالي الزميل اقترح ايضا ان يعث هذا المجلس بمذكرة خاصة الى الحكومة السويسرية او المجلس النيابي السويسري يبلغه هذا الاستنكار ويطلب منه العودة الى سياسة الحياد والتي كانت معروفة عن سويسرا .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الواقع الاجراءات السلبية لا تؤدي مطلقاً الى اية نتيجة ، ارى ان على الدول العربية في الدرجة الاولى ان ترد على هذه الاجراءات وهذه التوايا التي ظهرت حقيقة الى الميدان العملي ان ترد على هذه الاجراءات وعلى هذه السياسة ، لا بمذكرة استنكار لان مذكرات الاستنكار والشكاوى التي خرجت من البلاد العربية على اسرائيل وعلى مؤيدي اسرائيل زادت على ٢٥٠٠٠ شكوى ومذكرة وكلها لم تؤدي الى نتيجة مطلقاً . انما الاجراء العملي الايجابي الصحيح الذي يبرز سويسرا وتكر حكومة سويسرا الف مرة قبل ان تقدم على مثل هذه الاجراءات هو ان تقطع كل الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع سويسرا وان تسحب اموالها من بنوك سويسرا التي ضاقت باموال العرب ، هذا هو الاجراء الصحيح ، اما المذكرات والشكاوى والصياح كل هذا لا يؤدي الى نتيجة .

السيد المفالج نائب عمان :

الاقتراحات التي قدمت من حضرات الزملاء هي عملية ومواقفة لكن ارى ان الطريق اليها هي من قبل الاتحاد البرلماني العربي وهو ان النواب المسافرين الى هناك برئاسة الاخ سيثروها وتكون مذكرة موحدة لكل الجهات المعنية .

السيد العوران نائب الطفيلة :

اعم واصح .

دولة رئيس الوزراء :

اعتقد نحن بصدد مناقشة الفقرة - ج - وقد تكلم معالي قاسم بك بوضع مذكرة من قبل المجلس الكريم توزع على البرلمانات التي اشتركت في مؤتمر نيودلهي واعتقد ان هذا الاقتراح مفيد ونافع وفيه الرد الكافي على ما اقترح .

السيد الرئيس :

تليقاً ما جاء باقتراحات السادة النواب الدكتور قاسم وسلمان بك وتأيد . . . هذه مذكرة ترسل لوحدها تأيد ما قاله رياض بك عندما يذهب الوفد الى المؤتمر نبحث الموضوع بصورة واضحة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

انتم ابدو اقتراحي والا هذه الاوراق تحفظ .

الدكتور الريماوي نائب رام الله :

في اقتراح آخر وهو ان يوصي المجلس وجوب حضور المؤتمرات .

السيد الرئيس : موافقين ؟

السيد الحديب نائب عمان : موافقين .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

الواقع بالنسبة للفقرة - أ - من قرار اللجنة توصي بأن يعتبر مجلسكم الكريم لجنة الشؤون الخارجية هي اللجنة المعتمدة لمناقشة هذا الموضوع وما يمثله وما يمثله من مواضيع اخرى حول الكتاب الوارد من رئيس مجموعة الاحزاب ضد العبودية ،

اعتبار لجنة الشؤون الخارجية هي اللجنة المنتخبة لتابعة هذا الموضوع شيء وارد اما (وما يمثله من مواضيع اخرى) فهذا . . .

السيد الرئيس :

هذا له بحث ثاني .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمحت ، هذه توصية مع وصية على المجلس يقرها او لا يقرها ، فانا اقترح ان هذه اللجنة هي اللجنة المنتخبة لتابعة هذا الموضوع بالذات ، اما فيما يتعلق بمواضيع اخرى . . .

السيد الرئيس :

ستبحث من قبل المجلس

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمحت ، هذا ما اردت ان اقله واعتبار هذه اللجنة لتابعة هذا الموضوع « وشطب عبارة « وما يمثله من مواضيع اخرى في مختلف الاوساط .

السيد العوري نائب رام الله :

انني على ذلك .

السيد الرئيس :

موافقين على قرار اللجنة

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

والآن احب ان اقله نكلف لجنة الشؤون الخارجية في الردود على هذه المقترحات واتخاذ الاجراءات اللازمة .

الآن اظن ما عندكم مانع ، لانه في عندنا سفرة وفي سفرة ثانية .

هل لديكم مانع ان تكون الجلسة السرية يوم الاثنين او الاحد ؟

هنا هنا

دولة رئيس الوزراء :

الاثنين اذا اردتم

السيد الرئيس :

ماذا يكون التاريخ يوم الاثنين

دولة رئيس الوزراء : ١٩ الاثنين

السيد الرئيس : الاثنين السفر

دولة رئيس الوزراء : اذن الاحد

السيد الرئيس :

اذن الجلسة السرية الاحد كلكم يجب ان
تكونوا موجودين .

٩ - احالة القوانين الواردة من الحكومة

على اللجان المختصة

(أ)

السيد الرئيس :

ورد للمجلس الاتفاقية المبرمة بين حكومة

امين عام مجلس الأمة

رئيس مجلس النواب

هاني خير

أمل عريقات

تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السيد عدنان يعقوب ومأمون ابو عزام
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المحلة السيد : وليد النجداوي

وقائع العدد

(٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتبارا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٠/٣/٩ .

١٩٧٠/٣/٩

احمد بن طلال

وزير الداخلية بالوكالة
موسى ابو الراغب

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

هذه هي الاصل